بين الإيمــان بالقَـدر والأخـذ بالأسبــاب:

دراسة عقدية تطبيقية

شريف الشيخ صالح الخطيب * و راجح عبد الحميد الكردي**

تاريخ وصول البحث: ؟؟ /؟/؟200م تاريخ قبول البحث: ؟؟/؟؟/؟200م

ملخص

يعالج هذا البحث قضية ارتباط النتائج (القدر السابق) بالأسباب التي أمرنا الله باتخاذها، وهي قضية عقدية مهمة ترسم سلوك الناس وفقا لذلك المعتقد، مع تطبيق هذا المفهوم في قضية الرزق التي تشكل عصب الحياة للناس، وقد توصلنا إلى أن الإيمان بالقضاء والقدر لا يتعارض مع الأخذ بالأسباب، وأن هذا المفهوم بهذا الشكل يقضي على مفهوم السلبية والتواكل ويؤكد مفهوم الإيجابية، وفي الوقت نفسه يعمق مفهوم التوكل عند العبد وعدم الاغترار بحوله وقوته، وأن الأمور مقدرة بأسبابها الشرعية والدنيوية وانتفاء موانعها.

Abstract

This research tackles the links between divine and taking the reasons Allah Commanded us to take. This is an important belief issue which directs people to the right conduct according to their faith in every aspect of their lives.

We conclude from this study that having faith in Divine will not conflict with taking the reasons. This concept will help us get rid to our negative attitudes and help us lead a more positive life. It will also foster our feeling of dependence on Allah not forgetting the material cause– effect relationship for events.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،

فإن من الإشكاليات الفكرية التي تعاني منها الأمة المسلمة اليوم هي كيف يمكن التوفيق بين الإيمان بالقدر والأخذ بالأسباب؟ وهل الإيمان بالقدر ينافي الأخذ بالأسباب؟ وإذا كانت الأمور مقدرة أزلاً، وقد جرى بها القلم، وكُتبت في اللوح المحفوظ؛ فهل للعبد عمل أو أثر للأخذ بالأسباب ؟ وحل هذه الإشكالية الفكرية أمر مهم وإلاّ أدى إلى حدوث تصورين باطلين:

أحدهما: أن الأمور إذا كانت تقع بقدر الله فلا دور للإنسان يقوم به في كسب رزقه، ولا علاقة له بسعادته أو شقاوته، ولا حتى في دخوله الجنة أو النار؛ فينتج عن ذلك سلوك سلبي، وكسل بحجة الاستسلام للمقادير.

والثاني: إذا اعتقد الإنسان أن فعله يؤدي إلى النتائج دون تدخل من قدرة الله أو مشيئته فإن ذلك قد يؤدي إلى أن يغترّ الإنسان بحوله وقوته، وينسى ربه، ولا يتوكل عليه، فيكل الأمر إلى نفسه وإلى غير الله وبذلك يقع في الشرك.

والاعتقاد الصحيح هو أن ما قدره الله وكتبه إنما يقع بالأسباب التي يفعلها العبد وفق إرادته الحرة، وأن ما قدره الله من أحوالٍ للناس وعواقبَ إنما قدرها بأسبابها، فهو **وحده يسوق المقادير إلى المواقيت**، فليس في الدنيا والآخرة شي إلا بسبب. وهذا الاعتقاد يؤدي إلى الإيجابية دون غرور. فهو الاعتقاد بأن الأشياء **تقع بإرادة الله قدراً ومشيئة وتكويناً، ومن**

* أستاذ مساعد، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت

** أستاذ مساعد قسم أصول الدين، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية.

الإنسان كسباً وعملاً وسببًا . ولذا فإن القاعدة العقدية تقرر أن **ترك الأسباب فسق، وأن الاعتماد على الأسباب شرك**، كما تدل على ذلك الأدلة الشرعية بعيداً عن الجدل الكلامي.

وإذا كان هذا أمراً عاماً في كل شؤون الإنسان من سعادة أو شقاء، فقرٍ أو غنى، مرض أو صحة، نصر أو هزيمة، عزّ أو ذلّ؛ فان المسألة التي ستجري عليها قواعد هذه الدراسة هي مسألة الرزق لأهمية هذه القضية، وحيويتها في حياة المسلمين.

وستنحصر هذه الدراسة في دلالات القرآن والسنة النبوية مباشرة عند أهل السنة والجماعة.

وتتألف خطة البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة. يعالج المبحث الأول منها مفهوم القدر ومفهوم السبب،. كما يعالج المبحث الثاني علاقة الأسباب بالقدر. وسيكون المبحث الثالث دراسة تطبيقية لعلاقة القدر بالأسباب في قضية الرزق. وستكون الخاتمة في أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول
مفهوم القدَر ومفهوم السبب

أولاً: مفهوم القدَر

القدر لغة: – بفتح الدال – "القضاء والحكم ومبلغ الشيء"[(1)].

والقدر اصطلاحاً: يعني"علم الله السابق للأشياء والمخلوقات قبل خلقها وإيجادها، ثم وجود تلك الأشياء وحصولها وفق علمه السابق I " [(2)].

ونقل السفاريني قولاً للعلماء في تعريف القدر بأنه: "إيجاد الله تعالى للأشياء على قدر مخصوص وتقدير معين في ذواتها وأحوالها طبق ما سبق به العلم وجرى به القلم"[(3)].

والمؤمن بالله سبحانه يؤمن بالقدر على أنه ركن من أركان الإيمان، وهو إيمان بعلم الله وكتابته ومشيئته وخلقه لكل الأشياء والمخلوقات. فالله Y بيَّن أن كل الأشياء إنما تقع بقدره، يقول الله تعالى: **(إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)**[49: القمر]، ويقول سبحانه: **(وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا)**[38: الأحزاب]ويقول: **(وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولاً)**[37: الأحزاب]. وجاءت الأحاديث النبوية كذلك بهذا المعنى، وهو أن الأشياء تقع بقدره I، فقد أخرج مسلم عن طاووس قال: "أدركت ناسا من أصحاب رسول الله ε يقولون : كل شيء بقدر . وسمعت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله ε: "كل شيء بقدَر حتى العجز والكيس [(4)].."[(5)] وهذا ما استقر لدى الصحابة رضوان الله عليهم، فالإيمان بالقدر يعني التصديق بأن الله يعلم "بما يكون من أكساب الخلق وصدورها جميعها عن التقدير منه، وخلق لها خيرها وشرها". ولارتباط القضاء بالقدر فنعرف بالقضاء وعلاقته به. فالقضاء لغة: كلمة مع مشتقاتها وردت بمعنى الحكم والصنع والحتم والبيان والإعلام، وفصل الأمر، وعند ابن فارس ما "يدل على إحكام الأمر وإنفاذه لجهته[(6)]". والقضاء اصطلاحاً: "هو العلم السابق الذي حكم الله به في الأزل"[(7)].

والإيمان بالقضاء يعني التصديق بأن الأشياء تقع وفق قدر الله السابق للأشياء، ثم إذا أراد الله Y إيجادها قضى ذلك. فالقضاء إذن هو: وقوع الأشياء كما هي في علمه السابق [(8)]، قال ابن بطال: "القضاء هو المقضيّ[(9)]". وعلى هذا **فالقدر هو العلم، والقضاء هو الإيجاد، فالقدر أسبق من القضاء** . هذا عند من **يفرق** بين كلمتي القضاء القدر . وثمة من لا يفرق بينهما، ولذلك عبروا عن قدر الله بأنه يعني: أن الأشياء تقع بعلمه ومشيئته، ويتفرع عن علمه كتابة ذلك بأمره في اللوح المحفوظ أو الصحف التي في يد الملائكة، كما في التعريف الأول الذي ذكرناه للقضاء بمفهومه الشامل للقضاء والقدر . ومن هذه التعريفات نجد **أن مصطلحي القضاء والقدر إذا اجتمعا لفظاً افترقا معنىً، وإذا افترقا لفظاً اجتمعا معنىً**. وقد كانت

عبارة الإمام الغزالي في توضيح مفهوم القضاء والقدر من جهة علاقة الأسباب بالنتائج في مفهوم القضاء والقدر واضحة جلية فقال: "فالقضاء هو الوضع الكلي للأسباب الكلية الدائمة، والقدر هو توجيه الأسباب الكلية بحركاتها المقدورة المحسوبة إلى مسبباتها المحدودة المعدودة بقدر معلوم لا يزيد، ولا ينقص"(10). وذكر الكرماني أن المراد بالقدر "حكم الله وقالوا –أي العلماء– القضاء هو الحكم الكلي الإجمالي في الأزل، والقدر جزئيات ذلك الحكم وتفاصيله" (11). وهذا ما فهمه بعض المحدَثين في تعريف القضاء والقدر بما يتناسب مع سياقنا الذي نبحث فيه فقال: "هو النظام المحكم الذي وضعه الله لهذا الوجود، والقوانين العامة والسنن التي ربط بها الأسباب بمسبباتها"(12).

ثانياً: مفهوم السبب

السبب في اللغة يعني: "الحبل، وما يتوصل به إلى غيره"(13). وفي الاصطلاح: "هو الذي يوجد المسبب بوجوده فقط، وهذا هو السبب التام، وأما السبب الناقص: فإنه الذي يتوقف وجود المسبب عليه لكن لا يوجد المسبب بوجوده فقط" (14) وقد جاء ت النصوص تربط بين الأسباب والقدر في كثير من الأشياء، فقد بين الله تعالى أن قدر تحقيق النصر لعباده إنما يتوقف على سببه وهو نصرة دينه،كما جعل الكفر سبباً لتعاسة الكفار وإضلال أعمالهم، قال تعالى: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ * وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ*ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ)**[7–9: محمد]، وجعل الزواج والإمناء سبباً للحمل لتحقيق قدر الله بخلق الجنين، قال تعالى: **(أَفَرَأَيْتُم مَّا تُمْنُونَ * أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ)**[59– 58: الواقعة]، وجعل خروج النبات بخلقه وتقديره I، وباتخاذ المزارع السبب الموصل وهو الحرث، فقال I: **(أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ* أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ)**[63–64: الواقعة] ، وجعل الأجل مقدرا من الله Y، وجعل القاتل بفعله للقتل سببا لذلك، فأوجب عليه العقوبة.

وأشار القرآن الكريم إلى مفهوم السبب صراحــة في قوله تعالى: **(وَيَسْأَلُونَكَ عَن ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا * إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا*فَأَتْبَعَ سَبَبًا)**[83–85: الكهف]، وفي آية أخرى قال الله تعالى: **(ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا)**[89: الكهف] . فتمكين الله Y لذي القرنين في الأرض الذي هو قدَر الله إنما كان باتخاذ الأسباب فقال سبحانه: "وآتيناه من كل شيء سبباً"، وأكد ذلك بقوله: **(فَأَتْبَعَ سَبَبًا)** ثم قال في آية أخرى: **(ثم أَتْبَعَ سَبَبًا)**، وهذا نوع من التأكيد على مفهوم السبب والأخذ به. قال الرازي في تفسير هذه الآية: "ومعناه أنه تعالى لما أعطاه من كل شيء سببه، فإذا أراد شيئا أتبع سبباً يوصله ويقربه منه" (15). وقال ابن كثير: "وهكذا ذو القرنين يسّر الله له الأسباب أي الطرق والوسائل إلى فتح الأقاليم... والبلاد والأراضي، وكسر الأعداء، وإذلال أهل الشرك. قد أوتي من كل شيء مما يحتاج إليه مثله سبباً"(16).

وعلى هذا فإن الله تعالى يبين أسباب الأشياء وإن كان خلْقها بقدَره، ورغم تقديره لها خلقاً فإنه يقدر خلقها بأسبابها، فهو وإن جعل نصر عباده قدرا لكنه وجهنا إلى الأخذ بأسبابه وهو نصرة دين الله. وهو وإن جعل الكفر سبباً للإضلال حذَّر منه حتى لا يصل الإنسان إلى هذه النتيجة. وهو وإن جعل خلق الجنين قدراً، وخلق الثمر قدراً كذلك إلا أنه وجه العباد إلى الزواج سبباً في الإمناء الذي هو سبب في تحقيق قدر الله في الخلق، وإلى الحراثة التي هي سبب لتحقيق قدر الله في الزرع. وحتى لا تكون الأسباب بماديتها سبباً في القدر فقد نسب الله القدر في خلقها إليه، فهو الخالق وحده للأسباب ونتائجها وفق علمه السابق بها أزلاً، وهو الفاعل المختار القادر على ألاّ يجعلها أسباباً، كما

هو القادر على منع النتائج من الأسباب لو أراد، كما هو قادر على أن يخلق الأشياء من غير أسباب. وهذا هو مفهوم القدر والسبب في فهم المسلم وإيمانه. يقول ابن تيمية في تأكيد هذا المعنى: "وأما الأسباب المخلوقة كالنار في الإحراق، والشمس في الإشراق، والطعام والشراب في الإشباع والإرواء، ونحو ذلك، فجميع هذه الأمور سبب لا يكون الحادث به وحده، بل لا بد من أن ينضم إليه سبب آخر، ومع ذلك فلهما موانع، تمنعهما عن الأثر، فكل سبب فهو موقوف على وجود الشروط، وانتفاء الموانع، وليس في المخلوقات واحدٌ يصدر عنه وحده شيء"(17)، وإنما الذي يصدر عنه كل شيء علماً ومشيئة وسبباً وخلقاً وتقديراً فهو الواحد القادر القهار سبحانه. وقال الغزالي عند شرحه لاسم الله الحكَم، وفي بيانه لقوله تعالى:**(إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ)**[13 14: الانفطار] ، وفي قوله تعالى: **(وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى * وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى)**[39-40: النجم] قال: "ومعنى البَر والفاجر في السعادة والشقاوة أن يجعل البر والفجور سببا يسوق صاحبهما إلى السعادة والشقاء، كما جعل الأدوية والسموم أسبابا تسوق متناوليها إلى الشفاء والهلاك، وإذا كان معنى الحكمة ترتيب الأسباب، وتوجيهها إلى المسببات كان حكماً مطلقاً لأنه مسبب كل الأسباب جملتها وتفصيلها"(18).

وعلى هذا فلا تناقض بين دعوة الله لنا للإيمان بالقدر، وبين أمره لنا في الشرع بالأخذ بالأسباب،ذلك لأن العبد كما هو مبتلى بالقدر إيماناً فهو مبتلى بالعمل بالأسباب عبادة. فالعبد يسند كل أمر لله خلقاً لأنه الرب الخالق وحده، وهو عابد بالعمل بالأسباب التي قدر الله أنها أسباب تصل إلى نتائجها المخلوقة بتقديره سبحانه. وعمل العبد هنا محكوم عليه بالنجاح إن عمل بالسبب طاعة لله، وبالفشل إن أهمل الأخذ بالسبب معصية لله، أو عمل بالمعصية سبباً للفشل. وفعل العبد بالأسباب، كما الأسباب، كلاهما مخلوق لله تعالى على سبيل الاستمداد،إذ لا قدرة للعبد إلا مستمدة من الله، مخلوقة له سبحانه، ولا سبب إلا وهو مخلوق له سبحانه. كما أن القدر بأسبابه، وبغير أسبابه مخلوق له سبحانه على سبيل الإيجاد، والخلق، والمشيئة بناءً على علمه السابق. ولهذا كان القـدر من الإيمـان ، وكان الأخـذ بالأسباب من الإسلام أو الشرع.

مشروعية الأخذ بالأسباب: وإذا كانت النصوص السابقة قد دلت على أن الأمور مقدرة بأسبابها، فقد جاءت نصوص أخرى من القرآن الكريم والسنة النبوية تأمر بالأخذ بالأسباب، وعلى ذلك كان فهم الصحابة والتابعين وعملهم.

فمن **أدلة القرآن** على ذلك: أمره سبحانه المؤمنين بإعداد القوة والتجهيز للجهاد سبباً للنصر، قال تعالى: **(وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ)**[60: الأنفال]، ومنها أمره تعالى بالأخذ بالحذر كسبب للسلامة في صلاة الخوف، قال تعالى: **(وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلاَةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُواْ فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَى أَن تَضَعُواْ أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُواْ حِذْرَكُمْ إِنَّ اللّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا)**[102: النساء].

وإن الأخذ بالأسباب ه و كذلك سنة رسل الله وأنبيائه – عليهم الصلاة والسلام، كما هو بيّن من قصص القرآن عنهم؛ فنوح عليه الصلاة والسلام يصنع الفلك كما أمره الله تعالى: **(وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا**

وَوَحْيِنَا)[37:هود] لتكون أداة الإنقاذ له وللمؤمنين معه، وسبباً لقدر الله القادم بنجاتهم من الهلاك بإغراق الكافرين، وهو سبحانه قادر على حفظهم بغير ذلك، ولكنه أراد أن يُعلّم المسلمين درساً مفادُه أن قدرته سبحانه تجري على قانون الأسباب والمسببات[19]. كما أمر يعقوب υ بنيه بالأخذ بالأسباب المؤدية للحفظ وعدم تعرضهم للحسد كما ورد في قوله تعالى: **(يَا بَنِيَّ لاَ تَدْخُلُواْ مِن بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُواْ مِنْ أَبْوَابٍ مُّتَفَرِّقَةٍ وَمَا أُغْنِي عَنكُم مِّنَ اللّهِ مِن شَيْءٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ*وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُم مِّنَ اللّهِ مِن شَيْءٍ إِلاَّ حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَاهَا وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَاهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ)**[66-67: يوسف]؛ فقد أمر يعقوب أبناءه بالدخول من أبواب متفرقة لأنهم كانوا رجالاً لهم جمال وهيأة، فخاف عليهم العين إذا دخلوا جماعة من طريق واحد، وهم ولد رجل واحد، فأمرهم أن يفترقوا في الدخول إليها، ثم بين بعد ذلك أنه لا يدفع عنهم قضاءً الله بذلك السبب، وإنما الحكم لله فهو يأخذ بالسبب ويتوكل عليه، ليكون الحفظ بالأخذ بالسبب، وبالثقة والتفويض في ذلك لله Y.[20]

ومن السنة ما يدل على الأخذ بالأسباب ففي الحديث المشهور عن أنس بن مالك قال: جاء رجل على ناقة له، فقال يا رسول الله، أعقِلُها وأتوكل، أو أرسلها وأتوكل، فقال ε: "اعقلها وتوكل" [21]. وهذا نص صريح في مراعاة الأسباب. وقد ظاهر رسول الله ε بين درعين، وشاور طبيبين، واختفى في الغار، وقال: "من يحرسني الليلة"[22].

ومن أدلة مراعاة الأخذ بالأسباب عند الصحابة القصة المشهورة عن عمر بن الخطاب τ عندما أراد الأخذ بالأسباب بعدم الدخول على الأرض الموبوءة بمرض الطاعون، واعتراض أبي عبيدة على ذلك، قال له: "أرأيت لو كان هناك عَدوتان إحداهما جدبة والأخرى خصبة، في أيهما ترعى غنمك؟ ثم قال: نفِرّ من قدر الله إلى قدر الله"[23] ومن أقوال التابعين التي تدل على تطبيقهم مفهوم الأخذ بالأسباب، فعن سهل بن عبد الله قال: "من طعن في الحركة فقد طعن في السنة، ومن طعن في التوكل فقد طعن في الإيمان، **فالتوكل حال النبي** ε، **والكسب سنته** فمن عمل على حاله فلا يتركنّ سنته"[24].

المبحث الثاني
علاقة الأسباب بالقدر

تبين لدينا في المبحث السابق أن وقوع الأشياء قدرٌ من أقدار الله Y، و لكن هذا القدر السابق هل يعني نفي الأسباب و نفي الكسب من العباد أم أن المكتوب المقدر أزلاً في علم الله يتغير بطاعة أو معصية أو بأخذ بالأسباب أو عدمها؟ وهل هناك جبرية في القدر، أم أن هناك طلاقة في المشيئة الربانية في ذلك كله؟ وما دور مشيئة العبد و فعله إزاء ذلك القدر؟ ويمكن الإجابة على هذه التساؤلات دون أن ن دخل في خضم الخلاف بين الفرق الإسلامية لنبين معتقد أهل السنة والجماعة الذي لا تعارض فيه بين الأمرين، إذ يقرر أن قدر الله وإن كان يقع بمشيئة الله وخلقه، فإنه في الوقت نفسه يقع بكسب العبد وفعله، وهذا المذهب يقوم على الجمع بين النصوص وليس على إهمال بعضها والأخذ ببعض ها الآخر [25]. وقد جاءت النصوص قاطعة الدلالة على توسط عمل العبد فيما قدره الله Y، فعندما سئل الرسول ε عن ترك العمل والاعتماد على المكتوب في القدر، أنكر ذلك وبين أنه لا بد من السعي والعمل مع الإيمان بالقدر . ففي الصحيحين[26] عنه ε قال: "ما منكم من أحد إلا وقد كُتب مقعده من الجنة والنار"، فقيل يا رسول الله: أفلا ندع العمل ونتكل على الله؟ قال: "لا. اعملوا فكل ميسر لما خُلق له"، ثم قرأ: **(فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى* وَصَدَّقَ**

بِالْحُسْنَى* فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى* وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى* وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى* فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى)[5-10: الليل]. وفي الحديث جاء سراقة بن مالك بن جعشم قال: يا رسول الله بيّن لنا ديننا كأنا خُلقنا الآن . فيم العمل اليوم؟ أفيما جفّت به الأقلام وجرت به المقادير أم فيما نستقبل؟ قال: "لا بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير". قال ففيم العمل؟ فقال : "اعملوا فكل ميسر. وفي رواية مختصرة فكل ميسر لما خلق له، وفي رواية فكل ميسر لعمله"[27]. فالجنة والنار المكتوبتان في الأزل والمقدر تان؛ أينال أيٍ منهما العبد بعمله أم بالاتكال على القدر والمكتوب في الكتاب بدون عمل؟ فكان جوابه عليه الصلاة والسلام أنه لابد من العمل الذي ييسره الله حتى يصل العبد إلى ما كتبه الله له وقدّره. ويقول ابن رجب الحنبلي في التعليق على هذا الحديث وفي حديث السعادة والشقاوة اللتين قد سبق الكتاب بهما: "وأن ذلك مقدر بحسب الأعمال، وأن كلاً ميسر لما خلق له من الأعمال التي هي سبب السعادة والشقاوة"[28]. فالحديث يوجه العبد إلى عدم ترك العمل اعتماداً على القدر، بل لا بد من العمل والأخذ بالأسباب الموصلة للقدر السابق.

وقد فهم الصحابة – رضوان الله عليهم- من هذه الأحاديث وأمثالها "أن القدر السابق لا يمنع العمل ولا يوجب الاتكال عليه، بل يوجب الجدّ والاجتهاد، ولذلك لما سمع بعض الصحابة ذلك قال: ما كنت أشد اجتهاداً مني الآن. وهذا مما يدل على جلالة فقه الصحابة ودقة أفهامهم وصحة علومهم، فقد أخبرهم النبي ε بالقدر السابق، وجريانه على الخليقة بالأسباب، فإن العبد ينال ما قدر له بالسبب، ومُكّن منه، وهُيّئ له، فإذا أتى بالسبب أوصله إلى القدر الذي سبق له في أم الكتاب، وكلّما زاد اجتهاداً في تحصيل السبب كان حصول المقدور أدنى إليه، وهذا كما إذا قُدّر له أن يكون من أعلم زمانه فإنه لا ينال ذلك إلا بالاجتهاد على التعلم وأسبابه، فمن عطل العمل اتكالاً على القدر السابق، فهو بمنزلة من عطل الأكل والشرب والحركة في المعاش، وسائر أسبابه اتكالاً على ما قدر له"[29] وعلى هذا فإن ثمة من يسيء فهم الاحتجاج بالقدر في جانب وقوع الذنب للعبد أو المصيبة التي تحل به زاعماً أنه إذا كان هذا الذنب وتلك المصيبة مقدرة سابقاً فما قيمة العمل إذاً في دفعهما؟! وهنا لابد من بيان مختصر لهذه القضية -حتى لا يطول البحث- فهناك **أربع حالات** للاحتجاج بالقدر ولكل منها جواب وحكم شرعي:

الحـــالة الأولى: الاحتجاج بالقدر على المصيبـــة قبل وقوعها، وهو احتجاج مرفوض إذ من أعلم العبد الذي يحتج بالقدر هنا أن المصيبة ستقع في المستقبل وأنه لابد أن يستسلم لها سلفاً إيماناً بأنها مقدرة حتى يدفعه ذلك الاحتجاج إلى التوقف عن العمل وعدم الأخذ بالأسباب لتفادي الوقوع في المصيبة؟ فمثل هذا السلوك بزعم الإيمان بالقدر والاحتجاج به على المصيبة قبل وقوعها مرفوض عقلاً وغير جائز شرعاً.

الحالة الثانية: الاحتجاج بالقدر على المصيبة بعد وقوعها. والمرفوض في هذه الحالة عقلاً وشرعاً هو زعم الإيمان بالقدر مما يمنع النظر في الأسباب الموصلة إلى المصيبة ويمنع أخذ العبرة والعظة، ويمنع البحث عن الأسباب الموصلة إلى الخير مما يجعل العبد متخلياً عن المسؤولية بعدم تحميل النفس أنها السبب قال تعالى: **(وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ)**[30: الشورى] **أما الوجه المقبول عقلاً وجائز شرعاً** في هذه الحالة فهو الإيمان بأن ما وقع من مصيبة إنما هو قدر من أقدار الله Y، والعبد يرضى بقدر الله تعالى؛ فإن كان خيراً شكر الله عليه، وإن كان شرّاً صبر عليه. فالسلوك الإيجابي للإيمان بالقدر هنا هو في البحث عن الأسباب الموصلة للمصيبة لأخذ العبرة والعمل بالأسباب الموصلة للخير

لتفادي الوقوع في الأسباب الموصلة للمصيبة في المستقبل.

الحالة الثالثة: الاحتجاج بالقدر على الذنب والمعصية قبل وقوعهما. وهو غير جائز شرعاً وعقلاً لأن الإنسان لا يعلم القدر قبل وقوعه، فكيف يحتج بالقدر على ذنب لم يحصل ومعصية لم تقترف بعد من أجل أن يعمل الذنب والمعصية، ويقول أعصي ربي وأعمل الذنب لأنهما مقدران عليّ ولا بد أن يتحققا. فمِن أين له العلم بقدر الله السابق عليه في الأزل، وأنه قدر عليه الذنب والمعصية فلا بد أن يعملهما؟ فهذا فهمٌ سقيم للقدر، وسلوك عابث لا يدل على مؤمن بالله وبقدره.

الحالة الرابعة: الاحتجاج بالقدر على الذنب والمعصية بعد وقوعهما للتخلص من المسؤولية، ولعدم الإحساس باللوم على التقصير. وهذا باطل أيضاً شرعاً وعقلاً؛ فإن وقوع العبد بالذنب واقترافه للمعصية كانا بإرادة مختارة منه، وأسباب كسبها بنفسه مخالفاً بها شرع ربه، فهو مُلامٌ على ذلك ولا ينفعه الاحتجاج بالقدر. والسلوك الايجابي في هذه الحالة مع المعصية والذنب بعد وقوعهما هو التوبة والاستغفار، والبعد عن الأسباب الموصلة إليهما، وعدم الاحتجاج بالقدر على ذلك للتخلي عن المسؤولية، لكن ما وقع قدراً وقع قدراً بأسبابه التي للعبد كسب فيها واختيار.

وبعد هذا لماذا يحتج المتعذر بالقدر على المصيبة والذنب ولا يحتج بالقدر على الخير والنعمة التي تحل به وعلى العمل بالطاعة؟! فالمفروض أن ينسب الخير إلى قدر الله مع إيمانه بالعمل والأسباب الموصلة إليه كما يتمل المسؤولية عن الأسباب والأعمال الموصلة إلى الشر وإن كانت لا تقع إلا بقدر الله ينسب، فالتوحيد يقتضي الإيمان بالقدر كله؛ خيره وشره، حلوه ومرّه.

إن تقدير الله السابق **وعلمه** بما يحصل للعبد من مقادير الذي هو **نظام التوحيد** ، وإن الأخذ بالأسباب الذي هو **نظام الشرع** هو "ما فهمه من نَوّر الله قلبه بالإيمان بالقدر، كأبي عثمان النهدي الذي قال: لأنا بأول هذا الأمر أشد فرحاً مني بآخره، وذلك لأنه إذا سبق له من الله سابقة وهيئة، ويسره للوصول إليها كان فرحه بالسابقة التي سبقت له من الله أعظم من فرحه بالأسباب التي تأتي بها، فإنها سبقت له من الله قبل الوسيلة منه، وعلمها الله وشاءها، وكتبها، وقدّرها، وهيأ له أسبابها لتوصله إليها، فالأمر كله من فضله وَجودِه السابق، فسبق له من الله سابقة السعادة ووسيلتها وغايتها، فالمؤمن أشد فرحاً بذلك من كون أمره مجعولاً إليه كما قال بعض السلف: والله ما أحب أن يجعل أمري إليّ، إنه إذا كان بيد الله خيرٌ من أن يكون بيدي، فالقدر السابق مُعين على الأعمال وما يحث عليها ومقتض لها، لا أنه منافٍ لها، وصادٌّ عنها"[30].

ويذكر البيهقي كلاماً جميلاً في التعليق على هذا الموضوع لأبي سليمان الخطابي فيما بلغه عنه ونصُّه: "فأعلمتهم أن العلم السابق في أمرهم واقع على معنى **تدبير الرُّبوبية**، وأن ذلك لا يبطل تكليفهم العملَ بحق العبودية، إلا أنه أخبر أن كلا ًمن الخلق ميسرٌ لما دُبِّر له في الغيب، فيسوقه العمل إلى ما كتب له من سعادة أو شقاوة، فيثاب ويعاقب على سبيل المجازاة، فمعنى العمل التعريض للثواب والعقاب، وبه وقعت الحجة، وعليه دارت المعاملة" [31] وثمة كلام طيب مفيد نقل عن أبي الطيب سهل بن محمد بن سليمان يقول فيه: "أعمالنا أعلام الثواب والعقاب.قلنا: وليس لقائل أن يقول: إذا خلق كسْبَه ويسره لعمل أهل النار، ثم عاقبه كان ذلك منه ظلماً، كما ليس له أن يقول: إذا مكّنه منه، وعلم أنه لا يتأتّى منه غيره، ثم عاقبه كان ذلك منه ظلماً، لأن الظلم في كلام العرب مجاوزة الحد،

والذي هو خالقنا وخالق أكسابنا لا آمر فوقه، ولا حادّ دونه، وكل مَن سواه خَلْقُه ومُلكه، فهو يفعل في ملكه ما يشاء، لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون"[32].

ثم إن النبي ε بيّن أن الأخذ بالأسباب المخلوقة والمشروعة هي من القدر، فكما يقدر الله Y الأمر فإنه يقدر أسبابه، ويقع القدر بأسبابه التي يتخذها العبد، فقد قيل للرسول ε: أرأيت رقى نسترقي بها، وتقى نتقي بها، وأدوية نتداوى بها، هل تردُّ من قدر الله شيئا ؟ فقال: "هي من قدر الله" [33] يقول المباركفوري شارحاً هذا الحديث في تحفته: "هل ترد أيٌّ من هذه الأسباب – أي المذكورات الثلاث– من قدر الله شيئاً؟ يعني كما أن الله قدّر الداء قدّر زواله بالدواء، ومن استعمله ولم ينفعه فليعلم أن الله تعالى ما قدره[34]".

فللإيمان بالقدر السابق هو التوحيد الذي يجب الإيمان به، والأخذ بالأسباب هو حكم الشرع الذي يجب الالتزام به، "فالاعتمادُ على الأسباب دون الإيمان بقدر الله السابق ومشيئته شركُ في التوحيد، ومحوُ الأسباب وتركُها مخالفةٌ وقدحٌ في الشرع "[35] فللعبد يأخذ بالأسباب معتمداً في النتائج على الله Y. ومثال ذلك أنه إذا كان الله Y قد ضمن الرزق للعباد كما قال تعالى: **(وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ)**[6: هود]، وبين أن الله هو الرزاق كما في قوله تعالى: **(إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ)**[58: الذاريات] فهذا لا يمنع أن يكون ذلك الرزق المضمون للعبد له أسباب تحصل في فعل العبد وغير فعله ، فجميع مخلوقات الله Y إنما يخلقها الله ويقدرها بأسبابها؛ سواءٌ أكانت من العبد أم من غيره، أو كانت في قدرة العبد أو في غير قدرته، أو كانت بكسب من العبد أو بغير كسب منه ،أو كانت بكسب غيره ، ووصولها إليه كالميراث والهبة مثلاً. ومما يعبر عن هذا المعنى ما نُسب إلى عبد القادر الجيلاني قوله: "**نازعت أقدار الحق بالحق للحق**"[36] وقصده أن لا يتوقف العبد عن العمل زاعماً يقينه بالأقدار، ولا يقف عن الكسب زاعماً التوكل على الله كما يرى بعض مدعي التصوف والزهد. بل إن التعامل مع الإيمان بأقدار الله Y يقتضي أن يعمل العبد بالأسباب، فالعملُ بالأسباب حقٌّ مع الإيمان بالقدر، والوصولُ إلى النتائج من أسبابها حقٌّ، وإيمانٌ بالحق سبحانه مقدِّرِ الأقدار وعالمِها، وخالق الأسباب ومقدرِها أسباباً للوصول إلى نتائجها، وخروجُ نتائجها منها حقٌّ أراده الله وخلقه بعد خلق أسبابها. وهذا هو منتهى الإيجابية في فهم القضاء والقدر وعلاقته بالأسباب، وفيه ردٌّ على كل زاعم متوهم أن الإيمان بالقدر يتعارض مع الأخذ بالأسباب. فكان قصد الجيلاني من قوله تلك العبارة أن نصل إلى **القدر وهو حق** بالعمل **بأسباب القدر وهي حق تقرباً إلى الحق** سبحانه **إيماناً منا بالقدر وهو حقّ** . وعلى هذا فمشيئة الله تعالى خالقة مطلقة، ومشيئة العبد فاعلة مكلفة مختارة عابدة، والله تعالى خالق العباد وخالق أفعالهم وخالق الأسباب والأقدار، والعبد واقع في دائرة التكليف والعبادة، له قدرته ومشيئته واختياره وحريته، فبالنظر إلى المشيئة البشرية يأخذ العبد بالأسباب عابداً، وبالنسبة إلى المشيئة الربانية فهو مؤمن يتوكل على الله خالق الأسباب والمقادير، وفي النهاية فمشيئة هذا العبد وأفعاله وأخذه بالأسباب لا تعم ل باستقلال أو انفصال عن مشيئة الله المطلقة؛ فالله رب خالق والإنسان عبد عامل مؤمن متوكل.

وعلى هذا فلا تعارض ولا تناقض بين التوكل الذي هو عمل قلبي دال على الإيمان بالله خالق الأسباب والأقدار ومقدرها فلا شيء يحصل إلا بخلقه وأمره، وبين الأخذ بالأسباب والعمل بها والمأمور بهما شرعاً وعبادةً وامتثالاً لأمره، فالشخصية المؤمنة يتكامل فيها عنصران متوازنان ومنسجمان هما؛ **التوكل** على الله إيماناً و يقيناً، **وعبادة الله** تكليفاً قال

تعالى: **(وَلِلّهِ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الأَمْرُ كُلُّهُ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ)**[هود : 123] قال صاحب المنار في تفسيرها: "فالتوكل لا يصح بغير العبادة والأخذ بالأسباب المستطاعة وإنما يكون بدونهما من التمنّي الكاذب والآمال الخادعة، كما أن العبادة لا تكمل إلا بالتوكل الذي يكمل به التوحيد"[37].

وبناء عليه: فإن الله تعالى طلب من العباد أن يباشروا الأسباب الموصلة إلى قدَره ، ففي الرزق [38] مثلاً، قال تعالى: **(فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)**[15: الملك] فقد نسب الرزق إليه، ولكن طلب من العباد مباشرة الأسباب التي توصل إليه، بل نسب الرزق إليهم كما في قوله تعالى: **(..فَارْزُقُوهُم مِّنْهُ..)**[5: النساء]. وقد طلب من المؤمنين مباشرة الأخذ بالأسباب بقتل الكفار، وبين أنه هو الذي قدر قتلهم فنسب قتلهم إليه باعتبار القدر والخلق، ونسب القتل للمؤمنين باعتبار الفعل والسبب، كما في قوله تعالى:**(فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللّهَ رَمَى...)**[17: الأنفال] . ونسب الحرث للعبد باعتبار السبب، ونسبه إليه I باعتبار الخلق والإيجاد والإنتاج والزرع، كما في قوله تعالى:**(أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ * أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ)**[63-64: الواقعة]. وكذا في قضية الجنين فالأبوان هما السبب في وجود الجنين من حيث فعل الإمناء، والله Y هو الخالق لهذا الجنين، كما في قوله تعالى: **(أَفَرَأَيْتُم مَّا تُمْنُونَ * أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ)**[58- 59: الواقعة]. فنسبة الأشياء لله هي نسبة الخلق والتقدير والمشيئة والكتابة، ونسبتها إلى العبد نسبة الفعل والكسب والسبب، "فللعباد قدرة على أعمالهم ولهم مشيئة، والله تعالى خالقهم وخالق قدرتهم ومشيئتهم وأقوالهم وأفعالهم، وهو تعالى الذي منحهم إياها وأقدرهم عليها وجعلها قائمة بهم، مضافة إليهم حقيقة، وبحسبها كُلفوا، وعليها يُثابون ويعاقبون" [39] فبالنظر لمشيئة العبد فعليه أن يأخذ بالأسباب، وبالنظر لمشيئة الله فعليه أن يتوكل على الله سبحانه. وعلى هذا الارتباط بين القدر والأسباب يظهر أن "الإيمان بالقدر مرتبط بامتثال الشرع، وامتثال الشرع مرتبط بالإيمان بالقدر، وانفكاك أحدهما من الآخر محال"[40].

وما أجمل ما قال البيهقي: "فسلب عنهم فعل القتل والرمي والزرع مع مباشرتهم إياه، وأثبت فعلها لنفسه، ليدل بذلك على أن المعنى المؤثر في وجودها بعد عدمها هو إيجاده وخلْقه، وأن ما وُجد من عباده هو مباشرة تلك الأفعال بقدرة حادثة أحدثها خالقنا Y على ما أراد، فهي من الله خلْق على معنى أنه هو الذي اخترعها بقدرته القديمة، وهي من عباده كسب على معنى تعلق قدرة حادثة بمباشرتهم التي هي أكسابهم، ووقوع هذه الأفعال أو بعضها على وجوه تخالف قصد مكتسبها يدل على موقعٍ أوقعها على ما أراد غيرُ مكتَسِبِها وهو الله تعالى، خلقنا وخلق أفعالنا، لا شريك له في شيء من خلقه، تبارك الله رب العالمين."[41] واستحسن البيهقي كلاماً لأبي الطيب سهل بن محمد بن سليمان، يقول فيه: " فعل القادر القديم **خلْقٌ**، وفعل القادر المُحدَث **كسْبٌ**، فتعالى القديم عن الكسب وجل، وصغر المحدَث عن الخلق وذل"[42].

ومما يؤكد ارتباط الأشياء بأسبابها أن الأنبياء والأولياء طلبوا الأشياء بأسبابها، ولم يهملوها، فعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه ε قال: "بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له ، وجعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعل الذل والصغار على من خالف أمري، ومن تشبه بقوم فهو منهم "[43]. وقد ثبت في الصحيح قوله ε: "إن أفضل ما أكل الرجل من كسبه"[44]، وكان داود υ يأكل من كسبه،

يصنع الدروع، كما كان زكريا υ نجارًا، وكان لإبراهيم الخليل υ ماشية كثيرة[45].

وبعد بيان ارتباط المقادير بأسبابها كسائر المخلوقات والحوادث فإن ثمة نقطة مهمة لا بد من الإشارة إليها في بيان هذا الارتباط، ذلك أنه وإن ارتبطت الأشياء بأسبابها **فإن ه لا حتمية في هذا الارتباط، بل إن وراء ذلك مشيئة الله المطلقة في تقدير الأشياء بسبب معلوم لنا أو بسبب غير** معلوم، أو حتى بغير سبب، فمشيئته سبحانه ليست مقيدة بل هي مطلقة كما قال تعالى :**(وَاللّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاء بِغَيْرِ حِسَابٍ)**[البقرة: 212]، و هي **مشيئة مختارة** ولا إجبار فيها ولا عليها، يقول تعالى: **(وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاء وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ)**[القصص: 68]. فالله سبحانه يختار وفق حكمة خافية أو ظاهرة أحيانا لنا ، فهو اللطيف الخبير، فقد يقدر الأشياء بمشيئته المطلقة، وعلى عكس ظاهر الأخذ بالأسباب، ولكن وراء تلك المشيئة المطلقة الحِكَم الخافية على العباد، فمشيئة الرب تعالى إنما تكون وفق قانون الحكمة لأنه الحكيم، فهو يعطي من يأتي بالأسباب عدلاً، وقد يعطي من لا يأتي بالأسباب فضلاً، وقد يحرم من يأتي بالأسباب لحكمة لا يعلمها على حقيقتها إلا هو، وقد يعطي الكافر والعاصي استدراجا، وقد يمنع المؤمن الطائع ابتلاءً وامتحاناً، وقد يعطي أحدهم ليبتليه بالشكر، ويمنع الآخر ليبتليه بالصبر، فإذا شكر الأول، وصبر الثاني كان ذلك لهم ا خيراً، وكان الرزق الذي يُعطيانه في الآخرة أعظم شأنا ومقداراً مما كان في الدنيا . وقد يُعجّل الله لبعض الناس جزاء صالح أعمالهم في الدنيا، ويحرمهم منه في الآخرة، وقد يدخر للبعض جزاءهم يوم القيامة، وقد يُعطونه في الدنيا وفي الآخرة، كُلّ ذلك وغيره إنما يقع بتقدير الله العليم الحكيم الذي يعلم ما يصلح لهذا العبد؛ إن غنىً فيغنيه، أو تقدير رزقٍ وتضيقه فيقْدُره عليه حفظاً لدين هذا وذاك، وليُعطوْا من رزق الله في الآخرة ما لا نفاذ له. فما على العبد إذن إلا أن يتبع الأمر، ويستعين بالله إيماناً بالقدر، فهو بيْن أخذٍ بالأسباب واستعانةٍ بالله تعالى، وبيْن كسبٍ للأعمال وتوكلٍ على الله Y، ولا يصح أحدهما دون الآخر ، فمن أعرض عن الأمر والنهي والوعد والوعيد ناظراً إلى القدر فقد ضل، ومن طلب القيام بالأمر والنهي معرضاً عن القدر فقد ضل، بل حال المؤمن كما وجهه الله بين: منزلتين في قوله تعالى: **(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)**[الفاتحة: 5] . فعبادة الله سبب لمرضاته، والاستعانة بالله طلب من الله أن يقوي العبد على الأخذ بالأسباب للوصول إلى مرضاته وللرضا بأقداره بعد الأخذ بأسباب مرضاته سبحانه، فهو يعبد الله كسباً وعملاً اتباعا للأمر، و يستعين بالله إيمانًا بالقدر. وبهذا يكون موحداً جامعاً بين توحيدين، **توحيد الربوبية** في إسناد الأمر كله- سبباً وقدراً- لله وحده في الاستعانة، **وتوحيد الألوهية** في طاعة أمر ربه بعبادته وحده. وفي الحديث الصحيح عن النبي ε قال: "المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كلٍ خير، احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجزن، وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت لكان كذا وكذا، ولكن قل: قدّر الله، وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان"[46] فأمر النبي ε بشيئين : أن يحرص العبد على ما ينفعه، بامتثاله الأمر، وهو طاعة الله وطاعة رسوله، وأن يستعين بالله لِما في هذا الأمر من الإيمان بالقدر الذي مفاده: أنه لا حول ولا قوة إلا بالله، وأن ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن [47]. وبهذا فإن الحديث يطلب من المؤمن أن يكون إيجابياً في إيمانه بالقدر وتعامله بالأسباب، فالإيمان بالقدر عقيدة، والعمل بالأسباب عبادة، فالحديث يحض العبد على البحث عن أسباب القوة ليحصل الأقدار الأقوى والأفضل في حياته وحياة أمته، وبعد بذله لأسباب

القوة ونتائجها فعليه أن يرضى بقضاء الله تعالى، ولا يندم لأنه قام بالواجب الذي طلبه الله منه، وعليه أن يستسلم لقدر الله بالرضا، ولا يفتح على نفسه باب الندم وعدم الرضا بالقدر؛ فإن منازعة العبد لربه في عدم الرضا بالقدر إنما هي من وسوسة الشيطان الذي يدفعه إلى الشك في الإيمان بالقدر وعدم الرضا بالقضاء، وهو المعبر عنه في الحديث بأن لا يقول العبد لو فعلت كذا وكذا لأن في هذه العبارة استسلاماً للضعف بزعم الإيمان بالقدر، فعلى العبد أن يرضى بالقدر بعد أن بذل الجهد، وعليه أن يبحث عن أسباب القوة للخروج من الضعف.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لعلاقة القدر بالأسباب في قضية الرزق

وكقضية تطبيقية على علاقة القدر بالأسباب نجري تطبيقاً عقدياً على قضية الرزق، وذلك لأهمية هذه القضية، وحاجة المسلمين إلى تجليتها، وقد جمعت الآيات الكريمة بين القدر الموعود والمضمون من الله للعبد وبين الأسباب في الرزق، ومنها: قوله سبحانه: **(وَفِي السَّمَاء رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ)**[22: الذاريات] [48]، وقوله: **(فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)**[15: الملك]. وسنفصل هذه القضية من خلال الحقائق الأربع الآتية وهي:

الحقيقة الأولى: الرزق قدر الله للخلق مضمون ومحدود

الرزق قدر من أقدار الله تعالى، ضمنه لمخلوقاته، فلا بد أن يتحقق كما ضمنه الله تعالى وعلمه في الأزل، وكتبه في اللوح المحفوظ، وهو وعد محقق، ولا يجوز للمؤمن أن يشك فيه أو يقلق عليه. والنصوص الشرعية دالّة على هذا المعنى ومؤكدة له، ومن تلك النصوص قوله تعالى: **(وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ)**[6: هود]، وثبت عنه عليه الصلاة والسلام قوله: "إن أحدكم يجمع خَلْقُه في بطن أمه أربعين يوماً نُطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون نُطفة مثل ذلك، ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات، بِكَتْب رزقه وأجله وعمله، وشقي أم سعيد [49]" كما صح عنه قوله: "...ثم يقول: يا رب ورزقه؟ فيقضي ربك ما شاء، ويكتب الملك، ثم يخرج الملك بالصحيفة في يده فلا يزيد على ما أمر ولا ينقص." [50] وهو يقع بمشيئة الله وخلقه وإيجاده، إذ لا خالق إلا هو، فلا رازق إلا هو، قال تعالى:**(إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ)**[58: الذاريات]، ولذلك فإن الأرزاق في علم الله السابق للأقدار مضمونة محدودة، مكتوبة تتحقق بأسبابها لله خلْقاً، ولأصحابها كسباً، ولا حصر على الله في خلْق الرزق بالأسباب، لأنه سبحانه خالق الأسباب فلا ينحصر خلْقه ولا رزقه بحصولها، وإن قدّر أن تكون أقدار بأسبابها بتقديره إلا أن مشيئته مطلقة، قال تعالى: **(...وَاللّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاء بِغَيْرِ حِسَابٍ)**[212: البقرة] . ومما يدل على وقوع الرزق وفق الأسباب قوله تعالى: **(وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا*وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا)**[2- 3: الطلاق]. وأما ما يدل على وقوعه بانتفاء موانعه، فحديث الرسول ε: "لا يرد القدر إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البرّ، وإن الرجل ليُحرم الرزق بالذنب يصيبه"[51].

ولا بد من التنويه إلى أنه كما لا تعارض بين أسباب الرزق ومضمونيّته ومحدوديّته فإنه لا تعارض بين المضمونية وبين الأسباب الجالبة له أو المانعة منه، كما لا تعارض بين محدوديته وبين زيادته بأسباب زيادته، أو نقصانه بموانع الزيادة أو أسباب النقصان، – التي سنتحدث عنها في الحقيقتين القادمتين – الثانية والثالثة– لأن ثمّة **تفسيرين** للزيادة والنقصان مع المحافظة على المحدودية: [52].

أحدهما: أن الزيادة والنقصان حقيقيان بأسبابهما المشروعة كسباً للعبد، وبتقدير من الرب سبحانه وذلك في **عالم المحو والإثبات**، وينتهي الأمر إلى ما في علم الله من الرزق المحدود، فالزيادة والنقصان إنما تكونان في الرزق الذي تعلمه الملائكة فيما يأمرها الله به في عالم الأسباب والمسببات، وعلى هذا فلا تعارض ؛ يقول أبو السعود في تفسير قوله تعالى: **(.. لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ* يَمْحُو اللّهُ مَا يَشَاء وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ)** [الرعد: 38-39] : "**أو يمحو الرزق ويزيد فيه**. وبه قال ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما، ويدخل في ذلك دخولاً أولياً. **وعنده أم الكتاب أصله اللوح المحفوظ**، إذ ما من شيء من الذاهب والثابت إلا وهو مكتوب فيه كما هو" [53]. وقد ذكر ابن كثير [54]روايات كثيرة تثبت هذا المعنى عن أصحاب الرسول ε من أقوال وأدعية منها قولهم: اللهم إن كان اسمي في الأشقياء فامحه منهم، وإن كان في السعداء فأثبته فيهم فإنك تمحو ما تشاء وتثبت ما تشاء وعندك أم الكتاب. ومعنى هذه الأقوال والأدعية أن الأقدار ينسخ الله منها ويثبت ما يشاء. واستأنس ابن كثير لهذه الأقوال بقول النبي ε: "إن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه ولا يرد القدر إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر" رواه النسائي وابن ماجه من حديث سفيان وذكر أحاديث أخرى في زيادة الرزق لصلة الرحم وتغير القدر بالدعاء[55]. وعلى هذا فإنه لا تعارض بين ما في علم الله تعالى من القدر بمحدودية رزق العبد فيما ينتهي إليه في الكتاب المحفوظ إذ أن فيه الرزق بأسبابه إي القدر بأسبابه، حتى لو غير العبد السبب غير الله في الكتاب الرزق بالسبب الآخر، وهذا هو المحو والإثبات، أي **مسح من الكتاب وأثبت بدلاً منه** . وهذا الفهم إيجابي للأخذ بالأسباب وصولاً إلى القدر بالرزق إذ فيه ضرورة الأخذ بالأسباب كما أن فيه إيجابية الأخذ بالأسباب التي تزيد في الرزق، والبعد عن الأسباب المانعة منه، وكل ذلك بقدر الله.

وثانيهما: أن الزيادة والنقصان إنما يكونان بالبركة في الرزق دون زيادة أو نقصان على حقيقته كما في علم الله تعالى حفاظاً على معنى المحدودية.

وحقيقة الأمر أن النصوص الشرعية في بيان الرزق من حيث كونه قدراً من أقدار الله، وأن له موانع وأسباباً، وأنه مضمون ومحدود، وأنه يزيد وينقص، ما جاءت لتكون متعارضة، وإنما لتفهم المسلم أنه لا بد أن يفهم كل نص في السياق الذي جاء فيه، كي تصنع هذه النصوص نظاماً لإيمان العبد بالقدر فيوقن أن الرزق من الله فلا يردّه إلى غيره، ولا يطلبه ممن سواه، وليوقن أن هذا الرزق الذي قدر من هذه الأقدار محدود فلا يخاف عليه، ولا يقلق على تأخره فيطلبه بمعصية الله، وليعرف أن لهذا الرزق أسباباً مشروعة وموصِّلة إليه فيجدّ ويجتهد، ولا يتواكل ولا يتكاسل. فالأسباب قدرٌ مخلوق لله، كما نتائجها مقدورة لله سبحانه، إذ أن خالق الأسباب والمسببات واحد سبحانه، فلا بدّ للعبد من الإيمان به، وعبادته، والتوكل عليه. وكل هذا يعمق يقين العبد بالإيمان بالقدر بنسبة كل شيء إلى الله؛ بمعنى عدم خضوع العبد للبشر،لأنه خاضع لمشيئة الله سبحانه وحده، وأنه لا رازق سواه، كما لا خالق سواه. وما دام الله يرزق من يشاء بغير حساب فالمشيئة مطلقة، والله سبحانه بيده الرزق يزيده إن شاء، وينقصه إن شاء، ويمنعه إن شاء [56]، ويعطيه بأسباب، ويمنعه بأسباب، وله أن يعطيه أو يمنعه بلا أسباب، فهو "ككل أقدار الله يجري بحكمة بالغة"[57]. وعلق الصابوني في تفسيره بقوله: "أي يرزق في الدنيا من شاء من خلْقه، ويوسّع على من شاء، مؤمناً كان أو كافراً، برّاً كان أو فاجراً على حسب الحكمة والمشيئة دون أن يكون هناك له محاسِب".[58] ولا بد للمسلم أن يبين في إيمانه بالقدر

بالفاصل الزمني في عالم الغيب بين كون الله تعالى مقدراً الأسباب أزلاً قبل خلق الإنسان ووجود الأسباب، وقبل وقوع الفعل وذلك في علمه لأنه لا يصح أن تنقص من علم الله تعالى أقدار مخلوقاته فعلمه شامل، وبين حصول القدر بأسبابه في الزمان المخلوق في عالم الشهادة بعد خلق الأسباب ووقوع الأفعال والأقدار بأسبابها، إذ لا يمنع هذا بل يوجب على العبد أن يأخذ بالأسباب على أكمل وجه عملاً بالشرع، وتوكلاً على الله خالق الأسباب وخالق نتائجها منها، فإن حصل المقدور وكان فيه خيرٌ للعبد شكر ربه ورضي، وإن كان فيه شر صبر ورضي، ولكنه مطالب مرة أخرى ألا يكتفي بمجرد الرضا، وأن لا يستسلم بزعم القدر والتوكل، وإنما عليه أن يدرس أسباب الفشل ليتجنبها، ويعمل بأسباب النجاح في الوصول إلى ما فيه خيره حتى لا يكون مقصراً، وحينئذ يكون سلوكه إيجابياً في فهم القدر والتوكل بلا تعارض بينهما.

الحقيقة الثانية: الأسباب الجالبة للرزق (أسباب الرزق)

ومع يقين العبد أن الرزق بيد الله وحده، قدراً مضموناً ومحدوداً، إلا أنه يحتاج إلى نظام للعبودية والعمل مرتبطٍ بالأسباب، ليكون مؤمناً بالقدر عابداً بالأسباب التي تقع بفعله وكسبه فيأخذ بها، ويؤمن بأنها لا تقع إلا بمشيئة الله لأنه هو الخالق، فيتوكل عليه سبحانه. ثم إن المؤمن لا يحتج بالقدر قبل الأخذ بالأسباب– كما ذكرنا– لأنه لا يعلم الغيب، ثم إذا حصل على مراده حمد الله تعالى، وإن لم يحصل على مراده فلا يلومنّ القدر، ولا يحتج به، بل عليه أن يراجع نفسه، ويأخذ بالأسباب الشرعية والدنيوية ليعمل بها، فإذا عمل كل ما يلزم في حدود استطاعته ووقعت المصيبة فله حينئذ أن يحتج بالقدر بعد وقوعها دون تفريط منه بأسبابها، لأن في ذلك حكمة لله Y خافية على العبد، وهذا هو ما علمه آدم لموسى عليهما السلام حينما احتج موسى عليه بأكله من الشجرة الذي كان سبباً في طرده وبنيه من الجنة، فاحتج آدم على موسى بالقدر وحجّه فيه [59]. والإنسان بطبيعته وفطرته يحب الرزق، ويسعى للوصول إليه والاستزادة منه، ولهذا فقد بيَّن الشرع الأسباب الجالبة لهذا الرزق، مع حرصه على التوفيق – كما أسلفنا– بين الإيمان بالقدر والعمل بالأسباب سعياً وكسباً. ومن استقراء النصوص الشرعية نجد أن الأسباب الجالبة للرزق ؛ منها ما ه ي أفعال **شرعية بالإيمان بالله وطاعة** مطلوبة من العبد على وجه العبادة، ومنها ما ه ي **أفعال دنيوية** يقوم بها العبد بفطرته ولسدّ حاجاته، وقد سماها بعض –كالمعتزلة– [60] بالعقليات باعتبار تقسيم الرزق بحسب طرقه عندهم إلى طريقين ؛ طريق شرعي وطريق عقلي. وسواءٌ علينا سميناها دنيوية أو عقلية فإنها لا تخرج أيضاً عن اهتمام الشرع بها من حيث مشروعيتها، إذ كل أفعال العبد الإرادية موضوعٌ للحكم الشرعي، والعبد مبتلى بها، ومجازى عليها. وسنحاول تصنيفها باختصار على النحو الآتي:

أولاً: الأسباب الشرعية: وهي الأعمال التي كلف الله بها الإنسان على وجه الإيمان والطاعة:

1- فالإيمان بالله تعالى سبب من أسباب الرزق لقوله تعالى: **(وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ)**[96: الأعراف] . ومن لوازم الإيمان بالله تعالى **شكره** سبحانه، فكما أن الإيمان سبب في الرزق فالشكر سبب في زيادته، و الشكر" مبني على ثلاثة أركان هي: الاعتراف بها – أي بالنعمة– باطناً، والتحدث بها ظاهراً، وتصريفها في مرضاة وليّها ومُسْديها ومُعطيها" [61] سبحانه. قال تعالى: **(وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ)**[7: إبراهيم]؛ فقد بينت الآية الكريمة أن الشكر سبب في زيادة النعم، والمزيد يتضمن الحفظ والزيادة، ومتى لم ير الإنسان نفسه في مزيدٍ فليستقبل الشك ر.

وذكر القرطبي أن الآية نص في أن الشكر سبب المزيد في الرزق وأنه أحد الأقوال في الآية [62]. وأن الكفر عموماً بعدم الإيمان وعدم رد النعمة إلى الله تعالى سبب في العذاب لأن الكفر بالنعمة كفر ببارئها. كما جاءت الأحاديث الشريفة مؤكدة للمعنى الذي أشارت إليه الآية الكريمة، فعنه ε أنه قال: "لا يرزق الله عبداً **الشكر** فيحرمه الزيادة؛ لأن الله Y يقول: لئن شكرتم لأزيدكم"[63].

:وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم يقول: "الش اكر يأخذ بحَزم الحمد وأصله وفرعه، وينظر في نعمة من الله في بدنه، وشمّه، وبصره، ويديه، ورجليه، وغير ذلك. ليس من هذا شيء إلا فيه نعمة من الله؛ حقٌّ على العبد أن يعمل بالنّعم اللائي هي في بدنه لله Y في طاعته، ونعمٌ أخرى في الرزق حقٌّ عليه أن يعمل لله بما أنعم عليه من الرزق في طاعته. فمن عمل بهذا فقد كان قد أخذ بحزم الشكر وفرعه وأصله" [64].

2- **كما جعل الله I التقوى** في الآية نفسها سبباً من أسباب الرزق، وفي هذا إشارة إلى أن رغد العيش وسعة الرزق تكون بالإيمان والتقوى. وفي آية أخرى أفرد الله سبحانه التقوى سبباً من أسباب الرزق فقال: **(... وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا)** [2-3: الطلاق] . وعن معاذ بن جبل τ قال: سمعت رسول الله ε يقول: "يا أيها الناس اتخذوا تقوى الله تجارة يأتكم الرزق بلا بضاعة ولا تجـارة، ثم قرأ : ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب[65].

3- **وقد جعل الله التوكل عليه** من أسباب الرزق كذلك. وحقيقة التوكل على الله Y هي الاعتماد عليه سبحانه، وإسناد الأمر إليه ، والتفويض الكامل له، واستسلام القلب له؛ اعتماداً على كفاية الله عبده، وإحسان العبدِ الظنَّ بربه، وإثباتاً للتوحيد في الأمر كله لله سبحانه، حيث لا خالق ولا فاعل إلا هو، وهو I تام العلم والقدرة والرحمة، فمن آمن بذلك توكل على الله I [66]. كما دل قوله تعالى : **(وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ)**[3: الطلاق] إلى كفاية الله لكل من توكل عليه في أي أمر من الأمور ، ويدخل في هذا العموم الرزقُ.

وفي سنن الترمذي عن عمر τ قال: قال رسول الله ε: "لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خِماصًا وتروح بِطانًا"[67]. ففي هذا الحديث دلالة على الجمع بين الرزق والتوكل، و أن الناس لو توكلوا على الله لرزقهم كما يرزق الطير، التي تخرج من أعشاشها صباحاً خاوية البطون من الجوع تبحث عن رزقها، وتعود مساءً ممتلئة الحواصل، شبعةً من رزق الله [68]. فالتوكل إذن سبب في الرزق. كما يدل الحديث على ضرورة السعي فإن الطيور تسعى في رزقها، فتغدو وتروح، وتعمل بالأسباب. والمسلم يطالب بالاكتساب وهو: "تعاطي الأسباب، والسعي، والاجتهاد في تحصيل المقصود"[69]، مع التوكل الذي هو: "صدق اعتماد القلب على الله Y في جلب المصالح، أو دفع المضار في أمور الدنيا والآخرة"[70]، وليس كما يتوهم من لا يعرف التوكل على حقيقته من الجهلة بأنه مجرد التفويض إلى الله سبحانه مع عدم الأخذ بالأسباب، وأن تعاطي الأسباب لدى هذا الصنف من الناس يؤدي إلى عدم الثقة بالله، وعدم الاعتماد عليه، فتركُ الأسباب ومجرد تفويض الأمر إلى الله في نظرهم هو الإيمان. وحقيقة الأمر أن فهم هؤلاء للتوكل ليس لديهم عليه دليل شرعي، لا من الكتاب ولا من السنة، ولا حتى من كلام الأوائل من أئمة الزهد والتصوف، بل ورد عن سهل التستري وهو من أئمة التصوف الأوائل خلاف ذلك تماماً حيث نسب إليه القول: "إن من طعن في الحركة - أي السعي والكسب- فقد طعن في السنة، ومن طعن في التوكل فقد طعن في الإيمان،

فالتوكل حال النبي ε، والكسبُ سنتُه، فمن عمل على حالِه فلا يتركنَّ سنّته"[71]**. وذلك لعدم التعارض بينهما لاختلاف محلّيهما؛ إذ التوكل إيمان محله القلب، والأخذ بالأسباب عبادة محلها الجوارح.** والتوكل كما يراه أبو بكر الجزائري لدى أهل السنة عبادة قلبية، ومظهر من مظاهر توحيد الألوهية، لا يتعارض مع الجهد المادي، ولامع الكسب والسعي المشروعين حيث يقول: "هو الاستسلام لله تعالى، وتفويض الأمر إليه اعتماداً عليه ووثوقاً به، وهو إذن عبادة قلبية، وهو سكون القلب إلى كفاية الله، وتفويضُ الأمور إلى الله تعالى لكفايته، والاعتمادُ عليه تعالى لعلمه وقدرته" [72] وجاء في الحديث أن الذي يُنزل حاجته وفاقته بالله فان الله يسدُّ فاقته، ويقضي حاجته، فعن ابن مسعود τ قال: قال رسول الله ε: "من أصابته فاقة فأنزلها بالناس لم تُسدَّ فاقته، ومن أنزلها بالله أو شك الله له بالغنى، إما موتاً عاجلاً، أو غنىً عاجلاً" [73] وفي ذلك يقول ابن القيم: "ثم الناس بعدُ في التوكل على حسب هممهم ومقاصدهم، فمِن مُتوكل في حصول المُلك، ومِن متوكل في حصول رغيف. ومَن صدَق توكله على الله في حصول شيءٍ نالهُ..." [74].

4- والعبادة من أسباب الرزق التي جاء ذكرها في القرآن والسنة النبوية. والعبادة هي فعل ما يحبه الله تعالى ويرضاه من الأقوال، والأعمال الظاهرة والباطنة، وقد أشار الله تعالى إلى ذلك بقوله: **(فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ)**[3: قريش]. فقد أمرهم بالعبادة لأنه هو الذي أطعمهم، فيفهم من ذلك أن عليهم أن يشكروا الله تعالى على ما رزقهم فيعبدوه وحده ليرزقهم، وليزيد لهم في الرزق، ويبارك لهم فيه. ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى:**(أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ)**[36: الزمر]. وهذا أسلوب تقريري يعني أن الله كافٍ عبده، والكفاية تعمُّ وإن جاءت الآية في كفاية الرسول ε من سوء أعدائه[75]؛ فإن العبرة في النصوص الشرعية بعموم اللفظ لا بخصوص السبب إلا إذا ثبت دليل على الخصوصية، ولم يقم هنا دليل على تلك الخصوصية [76]، فيكون النص هنا عاماً في الكفاية لجميع المسلمين وليس خاصاً بالنبي ε فقط. وفي الحديث عن أبي هريرة عن النبي ε أنه قال: "إن الله جل وعلا يقول : يا ابن آدم تفرغ لعبادتي أملأ صدرك غنى ، وأسُدَّ فقرك، وإن لا تفعل ملأت يدك شُغلا ، ولم أسد فقرك "[77] يقول ابن القيم رحمه الله: "والله سبحانه قد أمر العبد وضمن له ضماناً، فإن قام بأمره بالنصح ، والصدق، والإخلاص، والاجتهاد قام الله سبحانه بما ضمنه له من الرزق ، والكفاية، والنصر، وقضاء الحوائج؛ فإنه سبحانه ضمن الرزق لمن عبدَهُ، والنصرَ لمن توكل عليه ، واستنصر به"[78].

ومن العبادات التي خُصت بعلاقة الرزق بها الحج والعمرة، حيث قال الرسول ε: "تابعوا بين الحج والعمرة؛ فإنهما ينفيان الفقر و الذنوب كما تنفي النار خبث الحديد والفضة"[79] وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما رفعه إلى النبي ε قال: "ما أمعر حاج قط. قيل لجابر: ما الإمعار؟ قال: ما افتقر"[80] وقد جعل الله Y خلَف النفقة بسبعمائة ضعف، فعن بُريدة قال: قال رسول الله ε: "النفقة في سبيل الله بسبعمائة ضعف"[81].

5- الطاعة والتقوى عموماً سبب في الرزق فقد ثبتت روايات متعددة[82] عن النبي ε في طلب الرزق بطاعة الله تعالى منها قوله ε: "نفث روح القدس في روعي أن نفسا لن تخرج من الدنيا حتى تستكمل أجلها، وتستوعب رزقها، فأجملوا في الطلب، ولا يحملنكم استبطاء الرزق أن تطلبوه بمعصية الله، فإن الله لا ينال ما عنده إلا بطاعته". وقوله: أيها الناس اتقوا الله وأجملوا في الطلب ؛ فإن نفساً لن تموت حتى تستوفي رزقها وإن أبطأ عنها، فاتقوا الله وأجملوا في

الطلب، خذوا ما حلَّ ودعوا ما حُرِّم ". فأثبت الحديثان أن الرزق لا ينال بالمعصية، وإنما ينال بالطاعة، وأن التقوى في طلب الرزق بأخذ ما يحل منه وبتوك ما يحرُم منه. فلو عمل المسلمون بطاعة الله في حياتهم المادية والاقتصادية بالبحث عن الرزق بوسائله المشروعة فيما أحل الله، وبالقيام بالواجبات الشرعية فيه بطاعة الله بأداء زكاته والتصدق منه، والقيام بالمعاملات المشروعة فيه فيما بينهم بالعقود المشروعة في معاوضاتهم ومعاملاتهم لبارك الله في أرزاقهم ونمّاها لهم وأبعدها عن المحق والهلاك.

ومن وجوه الطاعة المحددة في الرزق وزيادته إقامة شرع الله، والحكم بما أنزل، وتطبيق الحدود في الأرض قال تعالى: **[وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُواْ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيهِم مِّن رَّبِّهِمْ لأكَلُواْ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم]**[66: المائدة]، وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال ε: "إقامة حدّ من حدود الله بأرض خير لأهلها من مطر أربعين صباحاً".[83] فإقامة حد السرقة مثلاً يردع أفراد الأمة عن الانحراف والعبث في أموال الناس وتدمير اقتصادهم، ويجعل المسلم يبحث عن الرزق الحلال بطلبه بأسبابه المشروعة مما يجعله عاملاً نشيطاً يستثمر جهده وماله، وينمي الأرض، ويعمل فيها، وينعش اقتصاد المجتمع، فيزيد رزقه ورزق غيره. كما أن إقامة الحدود بمختلف أنواعها يؤدي إلى آمن المجتمع. وآمن المجتمع يؤدي إلى الرخاء الاقتصادي لأن التنمية الاقتصادية لا تنتعش في مجتمع يسوده الخوف والجريمة. وبهذا يظهر معنى الحديث في خير الأمة بإقامة الحدود الذي هو خير للأمة بانتعاش اقتصادها وزيادة أرزاقها من أن تمطر موسماً شتوياً من الأمطار الغزيرة المشار إليها في الحديث بأربعين صباحاً.

ومن وجوه الطاعة التي تجلب الرزق وتزيده الإنفاق في سبيل الله في وجوه الخير الكثيرة المختلفة، وما أكثرها. فقد ورد في الصحيح من حديث رسول الله ε أنه قال: "ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقاً خلفاً، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلَفاً"[84].

وعن هشام بن أبي عبد الله عن قتادة وتلا قول الله Y: **(وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاء..)**[27: الشورى]. وعن أبي الدرداء τ عن النبي ε قال: "ما طلعت شمس قطّ إلا بُعث بجَنَبَتَيْها ملكان إنهما ليُسمعان أهل الأرض إلا الثقلين: يا أيها الناس هلمّوا إلى ربكم، فإن ما قلّ وكفى خير مما كثر وألهى، وما غربت شمس قط إلا وبجَنَبَتَيْها ملكان يناديان: اللهم عجّل لمنفق خلَفاً ، وعجّل لمُمسك تلفاً"[85] وإذا كان الإنفاق عموماً من أسباب الرزق فإن الإنفاق على طالب العلم خصوصًا سبب من أسبابه، فقد ورد عن أنس بن مالك قال: كان على عهد رسول الله ε أخوان، فكان أحدهما يأتي النبي ε، والآخر يحترف، فشكا المحترف أخاه إلى النبي ε فقال له: " لعلك ترزق به"[86]. كما جعل الله الإحسان إلى الضعفاء سبباً من أسباب الرزق كذلك لما جاء في قوله ε: "هل تُنصرون **وتُرزقون ألا بضعفائكم؟**"[87] والاستفهام هنا للتقرير ؛ أي ليس النصر وإدرار الرزق إلا ببركتهم ، فأبرزه في صورة الاستفهام ليدل على مزيد التقرير، وذلك حتى يكونوا أشد إخلاصاً في الدعاء، وأكثر خضوعاً في العبادة، بجلاء قلوبهم عن التعلق بزخارف الدنيا، وبالإحسان إلى الفقراء والضعفاء إن أرادوا الرزق والسعة فيه. واستدل به الشافعية على ندب إخراج الشيوخ والصبيان في الاستسقاء[88] لأنهم ضعفاء، والماء رزق وسبب فيه.

6-وقد جعل الله التوبة والاستغفار من أسباب زيادة الرزق. والتوبة تعني الندم على الذنب، والإقلاع عنه، والعزم على عدم العودة إليه، يقول الله تعالى: **[وَأَنِ**

اسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَاعًا حَسَنًا..] [3: يونس]، ويقول: [وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاء عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلاَ تَتَوَلَّوْاْ مُجْرِمِينَ][52: هود]، ويقول مبيناً أن الاستغفار سبب في سعة الرزق: [فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا*يُرْسِلِ السَّمَاء عَلَيْكُم مِّدْرَارًا * وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا][10-12: نوح] ، فأطمعهم الله بالغفران إذا استغفروه، ثم ربط بين الاستغفار وسعة الرزق بأسبابه من غيث، وأموال، وأولاد، وحدائق وبساتين[89]. وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن أبيه عن النبي ε قال: "من **أكثر الاستغفار** جعل الله له من كل همّ فرجاً، ومن كل ضيق مخرجاً، ورزقه من حيث لا يحتسب"[90].

7-ومن أسباب زيادة الرزق صلة الرحم : والمراد بها الإحسان إلى الأقارب الذين تصلك بهم صلة نسب أو مصاهرة، سواء كانوا محارم أو غير محارم، يرثون أو لا يرثون[91]. ومن النصوص الواردة في ذلك ما جاء في البخاري تحت عنوان باب : من بُسط له في الرزق بصلة الرحم[92]؛ فعن أنس بن مالك τ قال : سمعت رسول الله ε يقول: "من سره أن يُبسط له في رزقه، أو يُنْسأَ له في أثره فليصلْ رحِمه[93]".

8- ومن أسباب الرزق الهجرة في سبيل الله . قال تعالى: [وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللّهِ يَجِدْ فِي الأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلى اللّهِ وَكَانَ اللّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا][100: النساء] فالآية تفيد أن المؤمن الذي يترك وطنه فراراً بدينه فلا يَخافنَّ على رزقه، فإنه حيثما ذهب وَسّع الله عليه في رزقه[94].

9-كما جعل الله تعالى الدعاء سبباً للرزق، فكما يؤمن العباد أن الله تعالى هو خالقهم فهو رازقهم ؛ ويلزم من هذا الاعتقاد أنهم إذا أرادوا الرزق ألاّ يطلبوه إلا منه وحده سبحانه، وهذا من مقتضيات عبوديتهم له سبحانه؛ ففي الحديث: "عن عبد الله بن بُسْر عن أبيه بُسرْ أن رسول الله ε أتاهم وهو راكب على بغلة- كنا ندعوها حمارة شامية – فدخل عليهم رسول الله ε وأصحابه، فقامت أمي، فوضعت لرسول الله ε قطيفة على حصير في البيت، جعلت تؤثرها له، فلما جلس عليها رسول الله ε لطِيت بالحصير- قال عبد الله بن بُسرٍ-: فقدّم لهم بُسر – أبي – تمراً ليشغلهم به، وأمر أمي فصنعت لهم جشيشا[95]. قال عبد الله: كنت أنا الخادم فيما بين أبي وأمي، وكان أبي القائم على رسول الله ε وأصحابه، فلما فرغت أمي من الجشيش جئت أحمله حتى وضعتُه بين أيديهم ، فأكلوا ثم سقاهم فضيخا[96]، فشرب رسول الله ε، وسقى الذي عن يمينه، ثم أخذت القدح حتى نفد ما فيه ، فملأته، فجئت به إلى رسول الله ε فقال: أعطه الذي انتهى إليه القدح، فلما فرغ رسول اللهε من الطعام دعا لنا، فقال: **اللهم** ارحمهم واغفر لهم **وبارك لهم في رزقهم**. فما زلنا نتعرف من الله Y السعة في الرزق"[97].

فالدعاء كما نرى كان سبباً في سعة الرزق وسعته. كما وعلّمنا النبي ε أن ندعو الله بأن يُعيذنا من الفقر، والفقر نقص في الرزق، فكأنه علّمنا أن ندعو الله أن يرزقنا، فقد كان من دعائه عليه الصلاة والسلام: "اللهم إني أعوذ بك من فتنة النار وعذاب النار، وفتنة القبر وعذاب القبر، ومن شر فتنة الغنى، **ومن شر فتنة الفقر**، وأعوذ بك من شر فتنة المسيح الدجال، اللهم اغسل خطاياي بماء الثلج والبرد، ونقّي قلبي من الخطايا كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس، وباعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللهم إني أعوذ بك من الكسل والهرم والمغنم **والمغرم**"[98]، وأُثر عن النبي ε أنه كان يدعو: "اللهم اغفر لي، اللهم ارحمني، اللهم اهدني، اللهم سدِّدني، اللهم عافني، **اللهم ارزقني**"[99] وأُثر عن يحيى

بن أبي كثير، قال: كان للنبي ε مع سعد بن عبادة جَفنة تدور معه حيثما دار من نسائه، وكان ε يقول في دعائه: اللهم" **ارزقني مالاً**، فإنه لا يُصلح الفِعال إلا المال." [100].

وللتوفيق بين الدعاء بالرزق وزيادته وسعته، وبين قدر الله في محدوديته وما ورد في الحديث النبوي الشريف الصحيح الذي رواه ابن مسعود: " قال: قالت أم حبيبة: اللهم أمتعني بزوجي رسول الله وبأبي أبي سفيان وبأخي معاوية. فقال لها رسول الله ε: قد سألت الله لآجال مضروبة ، وأيام معدودة، وأرزاق مقسومة، لن يُعجِّل شيئاً قبل حِلّه، أو يُؤخر شيئاً عن حله، ولو كنت سألتِ الله أن يعيذك من عذاب في النار أو عذاب في القبر كان خيراً وأفضل" [101]. فإنه يمكن الجمع بين هذه النصوص ودلالاتها بما مفاده أن رسول الله ε إنما وجّه أم حبيبة إلى دعاء أفضل من دعائها، ولم يعترض على دعائها، ولم ينكره. وغاية ما في الأمر أنه ε قد بين محدودية الأجل والرزق، وعلّمها دعاءً شاملاً تدعو به لنفسها أفضل من دعائها الذي دعت به دون أن يُنكر ذلك الدعاء لذاته،" لأن الدعاء بالنجاة من عذاب القبر وعذاب النار عبادة، وأما الدعاء بطول الأجل فليس عبادة وكمالاً"[102]. وبيانُه عليه الصلاة والسلام أن الآجال محدودة، وأن الأرزاق مقسومة لا يتعارض أصلاً مع الدعاء، ولا مع الأحاديث الصحيحة الأخرى التي سبق وأن أوردناها لزيادة الأجل والرزق مع محدوديتهما، ذلك أن هذه المحدودية إنما هي في علم الله تعالى، وفيما تنتهي إليه بعد الوقوع للقدر فتصبح قضاء مُبرَماً، وهذا كله لا يمنع من الدعاء لطلب الرزق، أو العمل للزيادة في البركة أو الزيادة الحقيقية فيه فيما يأمر الله ملائكته الموكلة بالأقدار في الأرزاق في عالم المحو والإثبات، وفي عالم الأسباب، وبقدرة الله وبعلمه سبحانه، قال تعالى: **[يَمْحُو اللّهُ مَا يَشَاء وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ]**[39: الرعد].

ثانياً: الأسباب الدنيوية في جلب الرزق

ونقصد بالأسباب الدنيوية تلك الأمور والأعمال التي يقوم بها الناس بصفة عامة، كأمور الكسب والمعاش مما فيها تسيير أمور حياتهم وتسهيلها، بِغَض النظر عن كونهم مؤمنين أو غير مؤمنين، إذ يشترك فيها المؤمن والكافر، بينما الأسباب الشرعية لا تكون إلا من المؤمن، وهي ليست مصنفة من أمور الإيمانيات، أو العبادات بالمفهوم الاصطلاحي للشعائر. وحتى مع تسميته1 دنيوية لا نقصد بها أنها لا علاقة لها بالشرع وبإرادة الله؛ لأن مفهوم العبادة العام يشمل كل أفعال المؤمن شرعية ودنيوية، فـالحكم الشرعي يتناول كل أفعال العباد ذلك أن الحم الشرعي عند الأصوليين هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاءً أو تخييراً أو وضعاً، ولذا فإن حكم كل فعل من هذه التي سميناها أسباباً دنيوية إما فرض أو مندوب أو حرام أو مكروه أو مباح.

وقد أشارت الآيات والأحاديث النبوية إلى الأخذ بالأسباب المادية في الأمور كلها، ومن ذلك قضية الرزق؛ فإنها تنال بالأخذ بالأسباب، من ذلك: قوله تعالى:**(هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)**[15: الملك]، ففي الآية إشارة إلى ذلك السعي، وترتُّب الرزق على ذلك السعي؛ "فالسعي في السبب لا ينافـي التوكل"[103] ففي قوله تعالى: **(أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ* أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ)**[63-64: الواقعة] إشارة أخرى إلى الأخذ بأسباب الإنبات. وفي قوله تعالى: **(وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ)**[20: المزمل] إشارة إلى الضرب في الأرض بلسعي فيها بأنواع التجارة، وكسب الرزق، وهو مأمور به ومشروع. وفي قوله تعالى: **[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا**

نُودِي لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ][الجمعة: 9– 10] أمرٌ للمؤمنين أن يسعوا في الأرض بالانتشار فيها بعد أداء صلاة الجمعة لتحصيل أرزاقهم التي هي من فضل الله. وكان عراك بن مالك إذا صلى الجمعة انصرف فوقف على باب المسجد، فقال: اللهم إني أجبت دعوتك، وصليت فريضتك، وانتشرت كما أمرتني، **فارزقني من فضلك، وأنت خير الرازقين**"[104] وقال جعفر بن محمد في تفسير قوله I:**(وابتغوا من فضل الله)**: "إنه العمل في يوم السبب" [105]. ثم إن الرسول ε عندما جاءه سائل فصنع له قدّوماً، وطلب منه أن يسعى في الأرض في طلب الرزق، فعن "أنس بن مالك τ أن رجلا من الأنصار أتى النبي ε يسأله، فقال: أما في بيتك شيء؟ قال: بلى، حِلس نلبس بعضه، ونبسط بعضه، وقعب نشرب فيه من الماء. قال: ائتني بهما. فأتاه بهما، فأخذهما رسول الله ε بيده، وقال: من يشتري هذين؟ قال رجل: أنا آخذهما بدرهم. قال: من يزيد على درهم؟ – مرتين أو ثلاثاً – قال رجل: أنا آخذهما بدرهمين، فأعطاهما إياه، وأخذ الدرهمين وأعطاهما الأنصاري، وقال: اشتر بأحدهما طعاما فانبذه إلى أهلك، واشتر بالآخر قدوماً، فأْتني به. فأتاه به فشدّ فيه رسول الله ε عوداً بيده، ثم قال له: اذهب، فاحتطب، وبع، ولا أرينّك خمسة عشر يوما. فذهب الرجل يحتطب، ويبيع، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم، فاشترى ببعضها ثوباً، وببعضها طعاماً، فقال رسول الله ε: هذا خير لك من أن تجيء المسألةُ نكتة في وجهك يوم القيامة. إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثةٍ ؛ لذي فقر مُدقِع، أو لذي غُرم مُفظِع، أو لذي دم موجِع"[106] وقد بين النبي ε أن العمل والسعي خير من التسول وسؤال الناس فقد صح عنه ε قوله: "والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم بحبله فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجل يسأله فأعطاه أو منعه"[107].

ومن السعي في الرزق باتخاذ الأسباب الدنيوية إنشاؤه ε السوق الإسلامية في المدينة المنورة بعد هجرته إليها ليحرر التجارة فيها من استغلال اليهود، وليجعل لتجارة المسلمين استقلالاً.

ومن ذلك السعي أيضاً أمره ε بفتح الطرق الزراعية في أراضي المدينة ليزيد المسلمون من العمل بالزراعة، واستغلال مساحات جديدة من الأراض ي الزراعية تحصيلاً لقوتهم، واستغناءً عن استغلال اليهود لهم بالربا والاحتكار. كما أن في حديث رسول الله ε في التوكل على الله في الرزق إشارة إلى الأخذ بالأسباب المادية ففي قوله ε: "لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصا، وتروح بطانا"[108]. فقد " أثبت لها غدواً ورواحاً لطلب الرزق مع توكلها على الله، وهو المسخر للأسباب"[109] وفي قوله: "تغدو، وتروح" إشارة واضحة إلى سعي الطير في رزقه، وهو عمل مادي، وفيه تعليم للناس وإرشاد لهم كي يسعوْا في طلب أرزاقهم[110].

وربما كانت النصوص في قضية السعي والكسب في الرزق بأسبابه المادية قليلة مقارنة بالنصوص الواردة في الأسباب الإيمانية والعبادية؛ لأن طبيعة الناس وفطرتهم تتوجه لهذه الأسباب بدون الحاجة إلى مزيد من الحثِّ والتوجيه، فالناس مجتهدون فيها بفطرتهم، وبحكم حاجتهم إلى الأخذ بها لتحصين بقائهم، وللدفاع عن وجودهم. وربما لأن الأسباب الإيمانية والعبادية هي الأهم في قضية الرزق، لأن من اتقى الله Y وأخذ بالأسباب الإيمانية فإن الله ييسر له الأسباب المادية، لكون الأسباب المادية تبعاً للأسباب الإيمانية، ولأنها هي الحاكمة عليها والضابطة لها، قال تعالى: **(فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى*وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى***

فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى* وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى*وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى*فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى)[5-10: الليل] فالتيسير في أمور الدنيا وغيرها إنما هو نتيجة الإيمان والتقوى والعطاء، والتعسير إنما يكون بسبب التكذيب[111].

ومما يدل على الأخذ بالأسباب المادية أيضاً فعل الصحابة رضوان الله عليهم، قال الزرقاني واصفاً حالهم وأنهم قدوة لنا في العمل بالأسباب: "وكان الصحابة رضوان الله عليهم يتّجرون في البر والبحر، ويعملون في نخيلهم، وبهمُ القدوة"[112].

الحقيقة الثالثة: الأسباب المانعة للرزق

إذا كان للرزق أسباب جالبة فإن له أسباباً مانعة كذلك، وكل ذلك بقدر الله Y. وإذا كانت الأسباب الجالبة منقسمة إلى قسمين؛ موانع شرعية، وأخرى دنيوية، فإن موانع الرزق بإزاء أسبابه تنقسم أيضاً إلى قسمين: موانع شرعية وهي الكفر والمعصية ، وموانع دنيوية. وعلى العموم فإن كل ترك للأخذ بالأسباب الشرعية والدنيوية الجالبة للرزق وكل تقصير فيهما يمكن اعتباره أسباباً مانعة من الرزق أو منقصة له. وهناك أسباب جعلها الله هي بذاتها مانعة من الرزق أو منقصة له، ويمكن تصنيفها على النحو الآتي:

أولا: الموانع الشرعية (الكفر والمعاصي)

1- الكفر وجحد النعمة:

وقد أشار القرآن الكريم إلى ذلك في قوله تعالى: **(لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ)** [7: إبراهيم]، فكما بينت هذه الآية الكريمة أن الشكر الناشيء عن الإيمان بالله تعالى سبب في زيادة الرزق وهو بالتالي سبب في مجلبته، فقد بينت أن الكفر سبب في الحرمان منه، وفي وقوع عذاب الله. وقد جاءت آيات أخرى تؤكد أن جحد النعمة سبب في زوالها ونقصانها، وأن عدم الرضا بما قسم الله من الرزق يُبدل الحال إلى ما هو أسوأ وأشد، وهو الحرمان من الرزق: [113] من ذلك ما ذكره الله تعالى من كفران أهل سبأ بنعم الله Y، وعدم شكرهم له وإعراضهم عنه، قال تعالى: **[لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ* فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَى أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ * ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ]**[15-17: سبأ]. ومن ذلك حال الأخوة أصحاب الجنة الذين قرروا حرمان الفقراء والمساكين مما كان أبوهم يتصدق به عليهم، حيث كان ذاك الأب رجلاً صالحاً، فلما مات وورثه أولاده توهموا النقص في الرزق إن هم ساروا على سياسة والدهم في إطعام الفقراء والمساكين، فاتفقوا على حرمان أولئك المساكين من حقهم، فعاقبهم الله بحرق تلك الجنة، وحرمانهم من الرزق منها بسبب ما قرروا من كفرهم بنعمة الله عليهم، وبعدم شكرهم له سبحانه، وعدم تسبيحهم له، وظلمهم للفقراء، وظلمهم لأنفسهم، قال تعالى: **[إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ* وَلَا يَسْتَثْنُونَ* فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ* فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ* فَتَنَادَوا مُصْبِحِينَ* أَنِ اغْدُوا عَلَى حَرْثِكُمْ إِن كُنتُمْ صَارِمِينَ*فَانطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَافَتُونَ* أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ* وَغَدَوْا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ* فَلَمَّا رَأَوْهَا قَالُوا إِنَّا لَضَالُّونَ* بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَك]**[17-27: القلم]. ومما يدل على **انتفاء الرزق بكفر النعمة** أيضاً قوله تعالى: **[وَضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللّهِ فَأَذَاقَهَا اللّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ]**[112: النحل]. ولباس الجوع هنا معناه تحوُّل حال الكافرين بالنعمة من حال رغد العيش إلى الجوع، وهذا معناه تحوُّل النعمة، ونقص الرزق إن لم يكن زواله.

2- الذنوب والمعاصي أسبلب في منع الرزق:

ففي الحديث عن ثوبان τ قال: قال رسول الله ε: "لا يردّ القدرَ إلا الدعاءُ، ولا يزيد في العمر إلا البرّ ، وإن الرجل **ليحرم الرزق بالذنب يصيبُه** "[114] فكما أن البر سبب في زيادة الرزق فإن الذنوب سبب في نقصان الرزق[115]. هذا على العموم، وهناك من المعاصي بخصوصها ما يكو ن سبباً في منع الرزق وفي نقصانه، منها:

نقص المكيال: فعن عبد الله بن عباس أن رسول الله ε قال: "ما ظهر الغلول في قوم قط إلا ألقي في قلوبهم الرعب، ولا فشا الزنا في قوم قط إلا كَثُر فيهم الموت، ولا **نقص قوم المكيال والميزان إلا قُطِع عنهم الرزق،** ولا حكم قوم بغير الحق إلا فشا فيهم الدم، ولا ختر[116] قوم بالعهد إلا سلّط الله عليهم العدو "[117]. وقد فسر الزرقاني قطع الرزق بإزالة البركة والتضييق في الرزق"[118].

كما جعل الله الربا من موانع الرزق ومن مُهلكاته، قال تعالى: **(يَمْحَقُ اللّهُ الْرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ)**[276: البقرة]. وإذا علمنا أن الرزق هو ما ينتفع به المرء في دنياه وأُخراه علمنا خطورة الربا من حرمان هذا العبد من الرزق في دنياه بمحق ماله ومحق بركة رزقه، وفي أُخراه بخسارته الكاملة بفقد الرزق الأعظم فيها بخسارته الجنة ودخوله النار، قال تعالى: **(الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىَ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ]**[275: البقرة].

ثانيا: الموانع الدنيوية

إن كل تعطيل للأسباب المادية الدنيوية التي ذكرناها في الأسباب الجالبة للرزق يعدّ موانع دنيوية للرزق. وقد أشار الشرع إلى موانع دنيوية أخرى للرزق منها:

الصَّبحة تمنع الرزق: نهى النبي ε عن الصبْحة، وهي: "نوم أول النهار أي ما بين الفجر وشروق الشمس"[119]، وذلك لأنها تعوّد الشخص على الكسل عن العمل بعدم السعي لكسب الرزق، وعبّر النبي ε عن كونها من أسباب منع الرزق، فعن عمرو ابن عثمان بن عفان عن أبيه، أن رسول الله ε قال: "**الصَّبْحة** تمنع الرزق[120]" ومن الآثار التي في مجموعها ما يفيد النهي عن الصبحة لما فيها من الكسل وعدم الجد في طلب الرزق ما يجعلها مانعاً من موانع الرزق، ومنها ما روي عن عائشة – رضي الله عنها – قالت: قال رسول الله ε: "لا ينجي حذَرُ من قَدَر، وإن كان **شيءٌ يقطع الرزق فإن التص بيح يقطعه،** وإن الدعاء ينفع من البلاء "[121] كما روي عن السيدة فاطمة رضي الله عنها قالت: "مرّ بي رسول الله ε وأنا مضطجعة متصبّحة، فحركني برجله، ثم قال: يا بُنَيَّةَ قومي اشهدي رزقَ ربك، ولا تكوني من الغافلين، **فإن الله يقسم أرزاق الناس ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس** "[122] وكما يدل حديث الطير المبكرة الجائعة في غدوها بالسعي، فتغدو صباحا طلباً لرزقها، "فالآدمي العاقل ينبغي أن يسأل الله تعالى ذلك في كل صباح ومساء، وأن يبكر في طلب رزقه ؛ **فإن الصبحة تمنع الرزق**[123].

وكذلك العجز والكسل فهو من موانع الرزق: ففي حديث النبي – ε: " اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن، وأعوذ بك من العجز والكسل، وأعوذ بك من الجبن **والبخل،** وأعوذ بك من **غلَبة الديْن** ، وقهر الرجال"[124] ولا شك أن في استعاذة النبي – ε من العجز والكسل إشارة واضحة إلى الموانع التي تمنع من الوصول إلى ما يريده الإنسان من الخبر ومنه الرزق، ولعل في قوله: "غلبة الديْن" ما يدل على نقص

في الرزق بحيث يصاب بـثقل الدين وأعبائها وثقل الديون همٌّ في الرزق.

وكذلك التبطُّل والقعود عن العمل مانع من موانع الرزق كما الآثار الواردة عن الصحابة الكرام ψ في ذلك ما أُثر عن عمر بن الخطاب τ من قوله مخاطبا جماعة المسلمين: "لا يقعدن أحدكم عن طلب الرزق، ويقول اللهم ارزقني، وقد علم أن السماء لا تُمطر ذهباً ولا فضة" (125). فدل ذلك أن البطالة والقعود عن طلب الرزق سبب مانع منه.

ومخالفة السنن المادية للأشياء كذلك من موانع الرزق: ومما يدل على ذلك أن النبي ε عندما استشاره الصحابة بتأبير النخل وأشار عليهم بعدم التأبير (126)، خلافاً لما يجب من الناحية المادية الزراعية كان ذلك سبباً لعدم حصول الثمر وامتناع الرزق في تلك السنة. ولذلك أشار عليهم النبي ε في السنة التالية بالعودة إلى تأبيره كما هم معتادون عليه من شؤون دنياهم **ليحصل لهم الثمر بانتفاء المانع المادي منه** وهو عدم التأبير.

ومما يدل على موانع الرزق أيضاً **مخالفة أوامر القيادة** كما في يوم غزوة أُحُد؛ فمخالفة الجنود لأمر القيادة، وعدم طاعتهم كانت مانعاً للغنيمة، وهي رزق لهم. فلولا وجود هذا المانع لتمت لهم الغنيمة، ولجاءهم الرزق من الله Y.

الحقيقة الرابعة: حقيقة رزق الكفار وأهل المعاصي

إن ما ذكرناه من الحقائق الثلاث السابقة يعالج الرزق وحقيقته وأسبابه وعلاقته بالقدر بالنسبة للمؤمنين، ولذلك فإن ما جاء فيه من الأسباب الجالبة والأسباب المانعة جاء بما يحفز المؤمنين لفهم هذه الحقائق، واحترامها، والعمل بمقتضاها للجد، والاجتهاد في الطاعات، والبعد عن المعاصي، ومن أجل العمل الجاد للأخذ بالأسباب المادية، والبعد عن الكسل والتقصير. ففي ذلك مصلحة المؤمنين وحسن تحصيل لأرزاقهم. أما بالنسبة لحقيقة **أرزاق الكفار** وأهل المعاصي فلا بد لأن نعتقد أن الله سبحانه قد ضمن الرزق لكل مخلوقاته مؤمنهم وكافرهم؛ فعموم الأدلة الشرعية تدل على شمول رزق الله لكل مخلوقاته، من ذلك قوله تعالى: **(وَفِي السَّمَاء رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ)**[22: الذاريات]، وقوله تعالى: **(إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ)**[58: الذاريات]، وقوله تعالى: **(وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللّهِ رِزْقُهَا)**[6: هود]. ولذلك لما دعا إبراهيم υ ربه أن يرزق من آمن من ذريته من أهل البيت بيّن الله تعالى له أنه يرزق الكافرين أيضاً(127)، لأنه ربهم ولا رازق إلا هو، ولكنه سبحانه يمتعهم برزقهم ذلك في الحياة الدنيا، ويعذبهم في الآخرة على خلاف المؤمنين الذين يرزقهم في الدنيا، ويكمل لهم رزقهم ويمتعهم به خالصاً في الآخرة؛ **فرزق الله في الدنيا يشمل المؤمن والكافر، ورزق الآخرة يخص المؤمن ولا يشمل الكافر بل يحرم منه** وهذا واضح في قوله تعالى: **(وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ)**[126: البقرة] . وفي قوله تعالى: **(قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللّهِ الَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِي لِلَّذِينَ آمَنُواْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)**[32: الأعراف]، وفي قوله تعالى: **(مَّن كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاء لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلاهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا * وَمَنْ أَرَادَ الآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا * كُلاًّ نُّمِدُّ هَؤُلاء وَهَؤُلاء مِنْ عَطَاء رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاء رَبِّكَ مَحْظُورًا * انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَلآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلاً)**[18-21: الإسراء]، بل **لربما يزيد الله في أرزاق بعض الكفار أكثر من** أرزاق المؤمنين في الدنيا، وذلك ابتلاءً للمؤمنين وامتحاناً لهم كما في قوله تعالى: **(أَهُمْ**

يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ* وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فَضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ * وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَابًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِؤُونَ * وَزُخْرُفًا وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ)[32-25: الزخرف] . قال القرطبي في تفسير هذه الآيات: " ذكر حقارة الدنيا وقلة خطرها وأنها عنده من الهوان بحيث كان يجعل بيوت الكفرة ودرجها ذهباً وفضة لولا غلبة حب الدنيا على القلوب فيحمل ذلك على الكفر. قال الحسن: المعنى لولا أن يكفر الناس جميعاً بسبب ميلهم إلى الدنيا عن الآخرة لأعطيناهم في الدنيا ما وصفناه لهوان الدنيا عند الله Y"[128].

وبهذا الشرح والبيان نكون قد أجرينا دراسة عقدية تطبيقية لعلاقة الإيمان بالقدر والأخذ بالأسباب في قضية الرزق. والحمد لله رب العالمين.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة المستقصية للإيمان بالقدر وعلاقته بالأسباب، وتطبيق هذه العقيد ة على قضية الرزق، فقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

أولاً : إن الإيمان بالقضاء والقدر هو تصديق القلب ويقينه بأن كل شيء إنما يحدث بأمر الله وخلقه ومشيئته وإرادته، وفق علمه الأزلي، ووفق حكمته التي قد نعلم شيئاً منها، والتي قد تخفى علينا. والمطلوب منا هو **أن نؤمن بأنه لا يقع شيءٌ في ملكه سبحانه إلا بقَدرٍ منه سبحانه.**

ثانياً: إن **علم الله تعالى سابق** بالأشياء ومقاديرها، وأسبابها ونتائجها، كما هو سابق لها. كما أن الله تعالى جعل لبعض أقداره أسباباً دعا عباده للأخذ به ا، وهو سبحانه وحده الذي **يرتب الأقدار على الأسباب**، إذ أنه هو وحده **سبحانه رب الأسباب والأقدار**، وخالق النتائج من الأسباب، ومن غير الأسباب، وهو سبحانه يخلق ما يشاء ويختار. وعلى هذا **فلا تعارض بين السبب والقدر.**

ثالثاً : إن **القدر أعم من أن تظهر أسبابه وحكمة الله فيها للعباد**، ونحن مكلفون بالإيمان بالقدر كله، خيره وشره، حلوه ومُرّه من الله تعالى، سواء ظهرت لنا أسبابه أو خفيت علينا.وإنه لا يجوز الاحتجاج بالقدر على الذنوب المصائب قبل وقوعها، كما لا يجوز الاحتجاج بالقدر على المعاصي بعد وقوعها، والوجه الوحيد الجائز للاحتجاج بالقدر هو على المصائب بعد وقوعها إيماناً بقدر الله وحكمته التي قد تظهر للعبد، وقد تخفى عليه تحقيقاً لمعنى الابتلاء؛ فمن ضرورات الإيمـــان **الرضى** بالقدر خيره وشره، حلوه ومرّه من الله Y.

رابعاً : إننا مكلفون بالأخذ بالأسباب ،والتصديق بأنها تؤدي إلى النتائج التي يعمل العبد للوصول إليها، وأنه يجب على العبد أن يجتهد في الأخذ بالأسباب التي تؤدي إلى قدر الله فيه بما يعتقد أن فيها الخير، مراعياً فيها مرضاة الله سبحانه، وأن يتجنب الأسباب التي يعلم أن فيها الشر. وإن هذا المفهوم بهذا الشكل **يقضي على السلبية والتواكل** بعدم الأخذ بالأسباب زعماً للتوكل. ذلك أن من طعن في السعي والحركة، بزعم التوكل، فقد طعن في الشريعة، ومن طعن في التوكل بزعم الإيمان بالقدر فقد طعن في الإيمان، فالتوكل حال النبي ε وتسليم بالقدر، والكسب والعمل سنته عليه الصلاة والسلام وشريعته. وبهذا يتحقق إيمان العبد بتوحيد الله بالإيمان بالقدر والعمل بالأسباب، **فالتوكل** والتسليم لله وتفويض الأمر إليه إيماناً بحكمته **توحيدُ الربوبية، والعمل بالأسباب توحيدُ الألوهية، كما**إن هذا المفهوم يؤدي بالمؤمن به إلى **عدم الاغترار بحوله وقوته**، وإلى **عدم الركون إلى الأسباب** التي يأخذ بها،

لأن الأمور أولاً وآخراً لا تكون إلاّ كما يشاء الله سبحانه. كما أن الإيمان بهذا المفهوم إلى يؤدي إلى تعميق التوكل في نفس المسلم، فبعد أن يأخذ بالأسباب التي أمر بالأخذ بها فإنه يتوكل على باالله Y خالق الأسباب والمسببات.

خامساً : وعند تطبيق هذه العقيدة بين الإيمان بالقدر بالأخذ بالأسباب على قضية الرزق نجد أن **الإيمان بقدر الله في الرزق ومحدوديته ومضمونيته لا يتعارض مع الأخذ بالأسباب**، بل إن الشرع يوجهنا إلى الأخذ بأسباب الرزق، والبعد عن موانعه، كما يوجهنا إلى عمل الطاعات، والسعي إلى تحصيل الأرزاق وزيادتها، مع التوكل على الله تعالى،كما ينبهنا ويحذرنا من معصية الله ومن الاقتراب من موانع الرزق ومهلكاته.

سادساً : تبين لنا من استقراء النصوص الشرعية أن الرزق له أسباب جالبة ؛ إيمانية، وأخرى دنيوية يندفع إليها الإنسان بفطرته، كما أن له موانع إيمانية، وأخرى دنيوية، وكل ذلك بكسب العباد، وجريان قدر الله في خلق الأشياء. **فالأسباب مكسوبة للعباد، مخلوقة لله ومقدرة منه سبحانه، فعمل العبد بالسبب يقع في إطار العبودية، وقدر الرب في العبد يدخل في إطار الربوبية.**

سابعاً : من استقراء النصوص الشرعية وجدنا تركيزها على الأسباب والموانع الشرعية أكثر من تركيزها على الأسباب والموانع الدنيوية، ذلك لأن الأسباب والموانع الدنيوية يتجه إليها الإنسان بفطرته . كما وضح البحث **حقيقة الرزق للكفار** وأن الله يرزقهم إذ لا رازق إلا هو كما لا خالق إلا هو، إلا أنه **يمتعهم به في الحياة الدنيا**، ويحرمهم منه في الآخرة، بينما **يجعل الرزق في الآخرة خالصاً للمؤمنين.**

تم البحث بحمد الله تعالى وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهوامش:

(1) الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي، **القاموس المحيط** ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ/ 1995م، ج2، ص198.

(2) انظر: ابن أبي العز الحنفي، **شرح العقيدة الطحاوية** ، ط6، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، 1400هـ ، ص302– 304. وانظر: قحطان الدوري ورشدي عليان، **أصول الدين** ، ط1، دار الفكر، عمان، 1416هـ/1996م، ص161.

(3) السفاريني، محمد بن أحمد (114–189هـ)، **لوامع الأنوار البهية**، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت، ج1، ص345

(4) الكيس: ضد العجز وهو: الحذق في الأمور. كما عند ابن حجر في: **فتح الباري شرح صحيح البخاري** ، المطبعة السلفية، القاهرة، ج11، ص477.

(5) مسلم بن حجاج النيسابوري، **صحيح مسلم**، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1374هـ/ 1954م، ج4، ص2054، رقم2655.

(6) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، 1994، ج5، ص99. وانظر: الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، **المفردات**، مكتبة مصطفى الباز، القاهرة، ص421.

(7) البيجوري، إبراهيم بن أحمد (750 – 845هـ) **جوهرة التوحيد**، تقديم: عبد الكريم الرفاعي، ط القاهرة، ص16.

(8) انظر الأشعري، الإمام علي بن إسماعيل (ت 324هـ/939م)، **الإبانة عن أصول الديانة** ، تحقيق: فوقية حسين محمود، ط1، دار الأنصار، القاهرة، 1397هـ/1977م، ج2، ص230–231.

(9) ابن حجر، **فتح الباري**، ج11، ص477.

(10) الغزالي، حجة الإسلام، محمد بن محمد، **المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى** ، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص97.

(11) ابن حجر، **فتح الباري**، ج11، ص477.
(12) سيد سابق، **العقائد الإسلامية**، دار الكتب العلمية، القاهرة، 1966م، ص117.
(13) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، ج1، ص107.
(14) الجرجاني، الشريف علي بن محمد، **التعريفات**، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1408هـ/ 1988م، ص117.
(15) الرازي، فخر الدين عمر بن محمد، **التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب**، تقديم محيي الدين الميس، دار الفكر، بيروت، 1315هـ/1995م، ج11، ص166، وانظر: الصابوني، محمد علي، **صفوة التفاسير**، ط5، دار القلم، دمشق، ج2، ص204.
(16) ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل، **تفسير القرآن العظيم**، ط1، دار الحديث، القاهرة، 1408هـ، ج3، ص99.
(17) ابن تيمية الحراني، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، **مجموع فتاوى شيخ الإسلام**، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، طبعة 1، دار الرئاسة العامة لشؤون الحرمين، الرياض، 1398هـ، ج8، ص133.
(18) الغزالي، **المقصد الأسنى**، ص66.
(19) انظر القرضاوي، يوسف، **التوكل**، ط1، دار الفرقان، عمان، 1966م، ص39.
(20) الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل القرآن أو تفسير الطبري**، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ج 16، ص165-168.
(21) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، **الجامع الصحيح (سنن الترمذي)**، مراجعة أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ج4، ص688. قال الألباني: حديث حسن.
(22) البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، ترتيب مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، 1407هـ/ 1988م، ج6، ص2642.
(23) **المصدر السابق**، ج5، ص2163.
(24) ابن قيم الجوزية، شمس الدين، أبو عبد الله محمد، **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1475هـ، ج3، ص116.
(25) انظر: ابن أبي العز الحنفي، **شرح العقيدة الطحاوية**، تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة العاصمة، بيروت، د.ت، ص328-329.
(26) متفق عليه. **صحيح البخاري**، ج4، ص1890. **وصحيح مسلم**، ج4، ص204، رقم 2647.
(27) **صحيح مسلم**، ج4، ص2040، رقم 2648.
(28) ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد، **جامع العلوم والحكم**، ط1، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، د.ت، ص48.
(29) ابن قيم الجوزية، **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، دار الفكر، بيروت، 1398هـ/ 1978م، ص 25.
(30) ابن قيم الجوزية، **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، ص 26.
(31) البيهقي، **الاعتقاد**، ص 117.
(32) **المصدر السابق**.
(33) **سنن الترمذي**، ج4، ص399، رقم 2065، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.
(34) المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم، أبو العلا، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ج6، ص301.
(35) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج8، ص528.
(36) انظر: **المصدر السابق**، ج8، ص547.
(37) محمد رشيد رضا، **تفسير القرآن الحكيم المسمى تفسير المنار**، ط الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1975، ج12، ص163.
(38) انظر: السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، **تيسير الكريم الرحمن من كلام المنان**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421هـ، ص 877.
(39) الحكمي، **معارج الوصول**، ج2، ص348.
(40) **المرجع السابق**، ج2، ص361.

(41) البيهقي، **الاعتقاد**، ص114-115.
(42) **المصدر السابق**، ص 115.
(43) أحمد بن حنبل الشيباني(164-240هـ) **مسند الإمام أحمد**، طبعة مؤسسة قرطبة، القاهرة، د.ت، رقم 5115.
(44) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي ، **صحيح ابن حبان**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993، ج 10، ص72، رقم 4259. قال الأرنؤوط: حديث صحيح
(45) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج8، ص537.
(46) **صحيح مسلم**، ج4، ص2052، رقم 2664.
(47) انظر: ابن تيمية،**مجموع الفتاوى**، ج8، ص73-74.
(48) **سورة الذاريات**: آية 22. وانظر تفسيرها في: سيد قطب، **في ظلال القرآن**، طبعة دار الشروق، القاهرة، 2003م، ج6، ص328.
(49) **صحيح مسلم**، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي، ج4، ص1616، رقم 2643.
(50) **المرجع السابق**، ج4، ص1617، رقم 2645.
(51) الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القار عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ/1990م، ج1، ص670، رقم 1814. قال الحاكم هذا صحيح الإسناد، **وأخرجه الترمذي** ، ج4، ص484، رقم 2139، قال الألباني عنه: حديث حسن.
(52) انظر هذا المعنى وتفصيل المسألة في: الصنعاني، محمد بن إسماعيل اليمني، **سبل السلام** ، تحقيق: إبراهيم عصر، ط 7، دار الحديث، القاهرة، 1992م، ج4، ص1532. والقرطبي، **جامع الأحكام في تفسير القرآن**، ج8، ص517. والصابوني، نور الدين، **كتاب البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين** ، تحقيق: فتح الله خليف، دار المعارف، القاهرة، 1969م، ص133-134. والبيهقي، **الاعتقاد**، ص94. وابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج8، ص524-540.
(53) أبو السعود العمادي، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، ط إدارة الجمعية العلمية الأزهرية المصرية الملاوية، دار العصور للطبع والنشر، القاهرة، 1928م ،ج3، ص172.
(54) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج2، 500-501.
(55) كما سيأتي في الأسباب الشرعية لزيادة الرزق.
(56) الشعراوي، محمد متولي، **خواطر في التوكل والعمل والرزق**، دار القلم، بيروت، 2000م، ص73 بتصرف.
(57) **المرجع السابق**، ص74.
(58) الصابوني، محمد علي، **صفوة التفاسير**، دار القلم، بيروت، د. ت، ج1، ص135.
(59) انظر الحديث بطوله في صحيح البخاري، وشروحاته في **فتح الباري بشرح صحيح البخاري** ، ج11، ص505-512.
(60) القاضي عبد الجبار، **المجموع في المحيط بالتكليف**، من جمع أبي الحسين بن متاويه، تحقيق : يوسف اليسوعي، ط 2، دار المشرق، بيروت، د.ت، ص425.
(61) ابن القيم، **الوابل الصيب ورافع الكلم الطيب** ، تحقيق إسماعيل الأنصاري، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، د.ت، ص17.
(62) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ، ج9، ص342. وانظر: الفيروز آبادي، **بصائر ذوي التمييز** ، ج3، ص337.
(63) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ج3، ص336.
(64) ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد، **الشكر**، مراجعة بدر البدر، المكتب الإسلامي، الكويت، 1400هـ/ 1980م، ص64، رقم 188.
(65) الطبراني، سليمان بن أحمد، **مسند الشاميين**، تحقيق: حمدي بن عبد الجبار السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ/ 1984م، ج1، ص318. وبمعناه **أخرجه الحاكم في المستدرك** ، ج2، ص534، رقم 3820، وقال: هذا صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(66) انظر: الفيروزآبادي، **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، د.ت، ج3، ص318، وانظر : ابن قيم الجوزية، **تهذيب مدارج السالكين**، هذبه: عبد المنعم صالح، طبع رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، د.ت، ص337-341.

(67) **سنن الترمذي**، ج4، ص537، رقم 2344.

(68) انظر: البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء، **شرح السنة**، ج14، ص301.

(69) السائح، عبد الحميد، **عقيدة المسلم وما يتصل بها**، ط2، منشورات وزارة الأوقاف، الأردن، 1404هـ/ 1983م، ص186.

(70) **المرجع السابق.**

(71) الفيروزآبادي، **بصائر ذوي التمييز** ، ج5، ص269. وانظر: ابن رجب الحنبلي، **جامع العلوم والحكم** ، ط3، مصطفى البابي الحلبي، القاهــرة، د. ت، ج2، ص380.

(72) أبو بكر الجزائري، **عقيدة المؤمن** ، ط1، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، 1379هـ/1977م، ج2، ص114.

(73) البيهقي، **السنن**، ج4، ص196، رقم 7658، **وسنن الترمذي بنحوه**، ج4، ص563. **وسنن أبي داود** ، ج2، ص122، رقم164، صححه الألباني.

(74) ابن القيم، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قيم الجوزية، **تهذيب مدارج السالكين** ، هذبه: عبد المنعم صالح، ص337. وانظر: الفيروزآبادي، **بصائر ذوي التمييز**، ج2، ص316.

(75) انظر: الصابوني، **صفوة التفاسير**، ج3، ص80.

(76) انظر: الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ج1، ص228. ونجم الدين، أبو ربيع سليمان ابن عبد القوي بن سعيد، **شرح مختصر الروضة** ، تحقيق عبد الله التركي، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م، ج2، ص501.

(77) ابن حبان، **صحيح ابن حبان** ، ج2، ص119، رقم 393. وسنن الترمذي، ج4، ص642، رقم 2466، وقال عنه: حسن غريب. وابن ماجة، محمد بن يزيد، أبو عبد الله القزويني، **سنن ابن ماجة**، ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، د.ت، ج 2، ص1376، رقم 4107.

(78) ابن القيم، **الفوائد**، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت، ص 129.

(79) ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر السلمي النيسابوري، **صحيح ابن خزيمة** ، تحقيق: مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، 1970م، ج4، ص130، رقم 2512. **ورواه الترمذي في السنن**، ج3، ص175، **وابن حبان في صحيحه**، ج9، ص9، رقم 3693.

(80) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد الرحمن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1415م، ج5، ص245، رقم 5213. والدمياطي، شرف الدين بن عبد المؤمن، **المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح**، تحقيق عبد الملك ادهيش، ط 4، 1988م، ص 296، وقال: رواه الطبراني بإسناد جيد.

(81) الطبراني، **المعجم الأوسط** ، ج5، ص265، وقال الدمياطي في المتجر الرابح، ص295: رواه الطبراني بإسناد حسن.

(82) الطبراني، سليمان بن أحمد، **المعجم الكبير**، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، 1404 هـ/ 1983م، ج8، ص166. وردت للحديث روايات باختلاف يسير في الألفاظ في الطبراني وابن أبي شيبة في **المصنف**، تحقيق: كمال الحوت، ط1، مكتبة الرشيد، الرياض، 1409هـ، ج7، ص79. **وسنن ابن ماجه** ، ج2، ص725، رقم 2144. والشافعي في مسنده. وفي كل ضعف، ولم ينفرد ابن ماجه، ورواه ابن حبان في صحيحه، وانظر: احمد بن أبي بكر الكتاني(840هـ) **مصباح الزجاجة**، ط2، دار العربية، بيروت، 1403هـ، ج3،

ص8، قال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم.

(83) **سنن ابن ماجة**، ج2، ص848. صححه ابن حبان، ج10، ص243، وقال شعيب الأرناؤوط: رجاله ثقات.

(84) **صحيح البخاري**، ج2، ص522، رقم 1374.

(85) الحاكم، **المستدرك** ، ج2، ص482، رقم 3662. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(86) الترمذي، **السنن**، ج4، ص574، رقم 2345. وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الألباني.

(87) **صحيح البخاري**، ج3، ص1061.

(88) انظر: المناوي، **فيض القدير**، ج5، ص474.

(89) انظر: سيد قطب، **في ظلال القرآن** ، ج6، 3713، وانظر محمد علي الصابوني، **صفوة التفاسير** ، ج3، ص452.

(90) **الحاكم، المستدرك**، ج4، ص291، رقم 7677. وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(91) انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج10، ص414. وانظر: الصنعاني، **سبل السلام**، ج4، ص1533.

(92) انظر: **صحيح البخاري بشرح فتح الباري** ، ج10، ص415.

(93) متفق عليه، **صحيح البخاري** ، ج2، ص728، رقم 1961. و**صحيح مسلم**، ج4، ص1982، رقم 2557.

(94) انظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، أبو الفداء، **تفسير القرآن العظيم** ، دار الفكر، بيروت، 1401هـ، ج1، ص543. وانظر: المحلّي، محمد بن أحمد، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **تفسير الجلالين**، طبعة دار الحديث، القاهرة، د.ت، ج1، ص119.

(95) الجشيش: طعام يصنع من قمح مطحون بلحم أو تمر. النووي، محيي الدين بن شرف، المنهاج **شرح مسلم** بن **الحجاج**، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن، د.ت، ص 468، في شرح الحديث رقم 265.

(96) الفضيخ: نقيع العنب من أول ثمر النخيل وهو البُسر، انظر: **المصدر السابق**، باب تحريم الخمر، كتاب الأشربة، ص1262.

(97) الطبراني، **المعجم الكبير**، ج2، ص31، رقم 1192. وبنحوه أخرجه ابن حبان في **صحيحه** ، ج12، ص110، وصححه. وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم.

(98) **صحيح مسلم**، ج4، ص2078، رقم 289، كما ورد بروايات أخرى مختصرة في **صحيح مسلم شرح النووي** باب التعوذ من شر الفتن، كتاب الذكر والدعاء، حديث رقم 589، ص1594.

(99) ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي، **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار** ، تحقيق كمال الحوت، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1409هـ، ج5، ص332. وانظر **سنن أبي داود** ، ج1، ص2203، رقم766، قال الألباني: حسن صحيح.

(100) **المصدر السابق**، ج6، ص51.

(101) **صحيح مسلم**، كتاب القدر، باب بيان أن الآجال والأرزاق وغيرها لا تزيد (2663) ص1576 وانظر: البيهقي، **الاعتقاد**، ص 138.

(102) النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ص1577

(103) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج4، ص399.

(104) **المصدر السابق**، ج4، ص440.

(105) القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الله، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، ط2، دار الشعب، القاهرة، 1372.

(106) **سنن أبي داود**، ج2، ص120. رقم 1641، وقال: ما كان في كتابي هذا فيه وهن شديد فقد بينته وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح.

(107) **صحيح البخاري**، ج2، ص535، رقم 1401.

(108) **سبق تخريجه**، هامش رقم 106.

(109) ابن كثير، **تفسير القرآن العظ يم**، ج4، ص306. وانظر: ابن رجب، **جامع العلوم والحكم** ، ج1، ص438.

(110) انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج11، ص306.

(111) انظر: القرطبي، **الجامع**، ج20، ص84.

(112) الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف ، **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك** ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ، ج4، ص313.

(113) الشعراوي، **خواطر في التوكل والعمل والرزق**، ص7. وانظر **تفسير ابن كثير**، ج3، ص533.

(114) **سبق تخريجه** في هامش رقم 84.

(115) **فيض القدير**، ج3، ص542.

(116) الختر: هو الغدر والخديعة أو أقبح الغدر. انظر: الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، ج2، ص71.

(117) **موطأ الإمام مالك**، ج2، ص460، رقم 981.

(118) **شرح الزرقاني**، ج3، ص44.

(119) انظر: **فتح الباري**، ج9، ص268، وانظر: **فيض القدير**، ج4، ص232.

(120) **مسند الإمام أحمد**، ج1، ص73، رقم 530.

(121) **مسند الشهاب**، ج2، ص49، رقم 860

(122) المباركفوري، **تحفة الأحوذي**، ج4، ص399.

(123) **فيض القدير**، ج2، ص366.

(124) **سنن أبي داود**، ج2، ص93، رقم 1555.

(125) الشيخ محمد متولي الشعراوي، **خواطر في التوكل والعمل والكسب**، ص49.

(126) **أخرجه مسلم** في الفضائل ، باب وجوب ما قاله شرعاً دون ما ذكره ε من معايش الدنيا، ج 4، ص1836، رقم 2363.

(127) انظر القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ، ج2، ص119.

(128) **المصدر السابق**، ج16، ص85.